الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة مسبكة الفرارم ڤوڤة -ميلة-

اعداد الطلبة	المشرف
-العابد شروق	د. بوالريحان فاروق

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوالريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
ركيمة فارس	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكروالتقدير

الحمد لله رب العالمين

أحمد الله عز وجل أنه وهبني التوفيق والسداد و منحني الرشد والثبات لإعداد هذا البحث

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف بوالريحان فاروق على إشرافه وتوجيهاته ومعلوماته القيمة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة ولجميع الأساتذة و موظفي المركز.

وفي الختام أشكر كل من ساعدني طيلة فترة المشوار الدراسي وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين اما بعد:

الحمد لله ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه بفضل من الله اللهم انفعني ما علمتني ووفقني بكل حياتي

يا من افتقدتك منذ الصغر، يا من يرتعش قلبي لذكرك، يا من لم تحملها الدنيا لأرتوي من حنانها

يا أمي الغالية

الى من أحمل إسمه بكل فخر، الى الذي لم يبخل علي يوما بشيء، الى النور الذي ينير لي درب النجاح

أبي الغالي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من أظهروا لي من هو أجمل من الحياة، إلى من لم يبخلوا على شيئا، حفظهم الله ورعاهم

إخوتي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى أقرب الناس إلى قلبي، إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني.

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع وأرجوا من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني ثمرة هذا الإجتهاد.

شروق

الملخص

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بتبني الرقمنة كأداة استراتيجية لتعزيز كفاءة العمليات المالية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الرقمنة على كفاءة العمليات المالية، مع التركيز على حالة "مسبكة القرارم قوقة – ميلة" كنموذج تطبيقي.

اعتمدت الدراسة على منهج مزدوج يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي؛ حيث خُصص الفصل الأول للإطار النظري، متناولاً الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما ركز الفصل الثاني على دراسة ميدانية لتقييم مدى تأثير مبادرات الرقمنة على كفاءة العمليات المالية داخل المؤسسة محل الدراسة.

تم اختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بعلاقة الرقمنة بالكفاءة المالية، وقد أسفرت النتائج عن تأكيد صحة جميع الفرضيات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الرقمنة تساهم بشكل جوهري في تحسين كفاءة العمليات المالية، كما تسهم في توجيه الموظفين نحو استخدام الأنظمة المالية الرقمية، لا سيما من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة في المجال الرقمي.

واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، من أبرزها ضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية عبر توفير موارد تقنية متطورة، إلى جانب ضمان وجود فريق دعم تقني قادر على صيانة الأنظمة الرقمية ومرافقة المستخدمين بشكل دائم وفعّال.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الكفاءة المالية، العمليات المالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

In recent years, there has been a growing interest in the adoption of digitalization as a strategic tool to enhance the efficiency of financial operations in small and medium-sized enterprises (SMEs). This study aims to analyze the impact of digital transformation on the efficiency of financial processes, with a particular focus on the case of Foundry of Grarem Gouga – Mila..

The study employed a dual-method approach combining theoretical and empirical dimensions. The first chapter addressed the theoretical framework, exploring digitalization as a strategic option to improve financial performance in SMEs. The second chapter was dedicated to an empirical field study evaluating the effectiveness of digital initiatives in enhancing financial operations within the selected institution.

Several hypotheses were tested, all of which were confirmed by the empirical findings. Key results indicate that digitalization significantly contributes to improving financial efficiency, and facilitates the orientation of employees towards adopting digital financial systems—particularly through the implementation of specialized digital training programs.

The study concludes with a set of recommendations, most notably the need to strengthen technological infrastructure by providing advanced technical resources and ensuring the presence of a competent internal or external technical support team capable of maintaining systems and continuously assisting users.

Keywords: *Digitalization, Financial Efficiency, Financial Operations, Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs).*

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير **3**

إهداء **4**

فهرس المحتويات ..... **iii**

المقدمة ..... **viii**

الفصل الأول: الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الكفاءة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .8

تمهيد : **1**

المبحث الأول: أساسيات حول الرقمنة **2**

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة 2

المطلب الثاني: متطلبات عملية الرقمنة 5

المطلب الثالث: أمن وتشفير المعلومات الرقمية 7

المبحث الثاني: الكفاءة المالية **10**

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المالية 10

المطلب الثاني: طرق تحسين الكفاءة المالية 13

المطلب الثالث: مؤشرات الكفاءة المالية 16

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **18**

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18

المطلب الثاني: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23

المطلب الثالث: مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **25**

المبحث الرابع: العلاقة بين الرقمنة وكفاءة العمليات المالية في تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **27**

المطلب الأول: أهمية رقمنة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **27**

المطلب الثاني: مزايا و تحديات رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28
المطلب الثالث: إسراتيجيات رقمنة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29
خلاصة الفصل 34
الفصل الثاني: تشخيص واقع الرقمنة وأثرها على الكفاءة المالية في المؤسسة محل الدراسة 35
تمهيد: 34
المبحث الأول :تعريف المؤسسة–مسبكة القرارم قوقة ميلة– 35
إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المكان الأمثل الذي يتم فيه تطبيق الرقمنة وفي هذا المبحث سوف أتطرق إلى مسبكة القرارم قوقة ولاية ميلة و تناولت هيكلها التنظيمي وأهم الأجهزة و البرامج الرقمية الموجودة فيها. 35
المطلب الأول: التعريف بمسبكة القرارم 35
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمسبكة 37
المطلب الثالث: البرامج والأجهزة الرقمية في المسبكة 38
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة 40
المطلب الأول: المقابلة 40
المطلب الثاني: نتائج المقابلة 43
المطلب الثالث: النتائج العامة 44
المبحث الثالث: دراسة و تحليل بيانات الإستبيان وعرض النتائج 45
المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة 45
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية 48
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور الإستبيان 56
المبحث الرابع: إختبار الفرضيات 60
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية 61

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية **64**

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات الثالثة والرابعة **67**

خلاصة الفصل **71**

الخاتمة **73**

الملاحق **78**

فهرس الجداول:

جدول 1: الفرق بين الكفاءة والفاعلية 11

جدول 2: تصنيف المؤسسات حسب البنك الدولي 19

جدول 3: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 20

جدول 4: يوضح قائمة الاساتذة المحكمين للاستبيان 47

جدول 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس 48

جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن 49

جدول 7: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي 50

جدول 8: يمثل سنوات الخبرة في المؤسسة 51

جدول 9:جدول يمثل معامل ألفا كرونباخ للصدق والثبات 52

جدول 10: صدق واتساق الداخلي لعبارت بعد البنية التحتية الرقمية 53

جدول 11: صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعدا لأنظمة المالية الرقمية 54

جدول 12: صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد تأهيل الموارد البشرية 54

جدول 13: صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد أمن المعلومات 55

جدول 14: صدق الاتساقا لداخلي لعبارات المحور الثالث 55

جدول 16: المتوسط الحسابي والانحرف المعياري لعبارات المحور الثاني 57

جدول 17: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث 59

جدول 18: نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الرئيسية 62
جدول 19: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى..... 64
جدول 20:نتائج الفرضيات الفرعية الثانية 66
جدول 21: نتائج الفرضيات الفرعية الثالثة..... 67
جدول 22: نتائج الفرضية الفرعية الرابعة..... 69

فهرس الأشكال:

شكل 1: يوضح منتجات المسبكة 36
شكل 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس..... 49
شكل 4: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن 50
شكل 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى 51
شكل 6: توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة 52

المقدمة

المقدمة

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولا عميقا ومتزايد في مختلف مجالات الأعمال بفعل التطور التكنولوجي السريع.

وظهور الرقمنة كخيار إستراتيجي لرفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق التميز التنافسي خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وقد أضحى تبني الرقمنة ضرورة ملحة للمؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها لضمان بقائها وتعزيز قدرتها التنافسية.

لقد أصبحت الأنظمة الرقمية وسيلة فعالة لتسريع المعاملات وتقليص التكاليف التشغيلية وضمان الشفافية والدقة في المعالجة المحاسبية، وتحسين العمليات المالية من خلال الأتمتة الإجراءات وتقليل الأخطاء وتوفير بيانات دقيقة تدعم عملية إتخاذ القرار.

في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة تتعلق بضرورة مواكبة التطورات التقنية والإستفادة من الرقمنة لتحسين كفاءتها المالية.

من هذا المنطق، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في مؤسسة مسبكة القرارم قوقة–ميلة– كمثال واقعي كونها تمثل نموذجا باحثيا لتبني الرقمنة في البيئة الجزائرية.

إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي :

كيف تؤثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم قوقة–ميلة–؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هو أثر العلاقة بين توفر البنية التحتية الرقمية وكفاءة العمليات المالية؟
2. ما هو أثر الأنظمة المالية الرقمية على تسريع ونجاح العمليات المالية؟
3. ما هو أثر تأهيل الموارد البشرية على جودة تطبيق الرقمنة في المؤسسة؟
4. ما هو نظم أمن المعلومات في ضمان كفاءة العمليات المالية؟

الفرضية الرئيسية :

تؤثر الرقمنة بشكل إيجابي على كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم قوقة–ميلة–.

الفرضيات الجزئية :

- توجد علاقة إيجابية بين توفر البنية التحتية الرقمية وتحسين كفاءة العمليات المالية.
- تؤدي الأنظمة المالية الرقمية الى تسريع ونجاح العمليات المالية.
- يؤثر تأهيل الموارد البشرية على جودة تطبيق الرقمنة في المؤسسة.
- تساهم نظم أمن المعلومات في ضمان كفاءة العمليات المالية.

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق الرقمنة، مثل البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وأمن المعلومات، ودورها في دعم وتحسين كفاءة العمليات المالية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- تُعزز البنية التحتية الرقمية كفاءة العمليات المالية من خلال توفير بيئة تقنية تدعم السرعة والدقة.
- تُسهم الأنظمة المالية الرقمية في تسريع تنفيذ العمليات المالية وزيادة فرص نجاحها.
- يُعد تأهيل الموارد البشرية عنصرًا أساسيًا في ضمان جودة تطبيق الرقمنة داخل المؤسسة.
- تساهم نظم أمن المعلومات في حماية البيانات وضمان استمرارية وكفاءة العمليات المالية.

أهداف الدراسة:

أجاول في دراستي هذه إلى معرفة تأثير الرقمنة على كفاءة العمليات المالية، والإستفادة منها من خلال ماتتيحه من العمليات المالية الرقمية التي يمكن إعتمادها للرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وتتعلق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في :

- ✓ التعرف على المفاهيم المتعلقة بكل من الرقمنة والكفاءة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ معرفة مساهمة الرقمنة في تحسين كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم ڤوڤة ميلة.
- ✓ معرفة التحديات التي تواجه الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ إعطاء لمحة عامة عن واقع الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم قوقة.
- ✓ معرفة التحديات التي تواجه الرقمنة في مسبكة القرارم قوقة.

أسباب ودوافع إختيار الموضوع:

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية نوجزها فيمايلي:

الأسباب الذاتية:

- ✓ علاقة الموضوع بتخصصي في الإدارة المالية.
- ✓ الميول الشخصي والرغبة الكبيرة في دراسة هذا الموضوع.
- ✓ أسعى من خلال هذا الاختيار إلى تحقيق نوع من التميز العلمي، من خلال تناول موضوع لم يتم التطرق إليه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.
- ✓ أرى أن هذا الموضوع يتماشى مع تطلعاتي المستقبلية سواء من حيث التخصص الأكاديمي أو المسار المهني الذي أطمح إليه.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ قابلية الموضوع للدراسة والبحث فيه، منهجيا ومعرفيا ونقص الدراسات الجزائرية التي تناولت هذه الزاوية من البحث.
- ✓ الإهتمام المتزايد بتطبيق الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ رؤية المستقبلية حيث أن البحث في هذا الموضوع يفتح أفاق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التقدم الرقمي المستمر.
- ✓ حداثة الموضوع وقيمته في عصرنا هذا.
- ✓ الإهتمام المتزايد للمؤسسات بتطبيق الرقمنة من أجل تحقيق كفاءة عالية في السوق.

حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية** :مسبكة القرارم قوقة–ميلة–
- ✓ **الحدود الزمانية** :السنة الجامعية2024 /2025.

تقسيم الدراسة :

قمت بتقسيم الدراسة إلى فصليين، فصل نظري وفصل تطبيقي، تسبقه مقدمة تتضمن العناصر المنهجية لدراسة والبحث العلمي وتعقبه الخاتمة تتضمن تلخيص عام للدراسة و نتائج إختيار الفرضيات وبعد ذلك قمت بعرض النتائج المتوصل إليها ومختلف التوصيات التي توصلنا إليها وتتمثل فصول هذه المذكرة فيمايلي :

الفصل الأول :الإطار النظري لرقمنة كخيار إستراتيجي لتحسين الكفاءة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقسمته إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتضمن أساسيات حول الرقمنة، المبحث الثاني حول الكفاءة المالية، المبحث الثالث مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الرابع فتطرقت إلى العلاقة بين الرقمنة والكفاءة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني :فتناول الجانب التطبيقي للدراسة، وقمت بتقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتضمن تعريف مؤسسة مسبكة القرارم قوقة–ميلة– والمبحث الثاني تحليل المقابلة ، في المبحث الثالث تطرقت إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية، و في المبحث الرابع إختبار الفرضيات.

المنهج المستخدم :

لمعالجة موضوع بحثنا وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمت بتقسيم دراستي إلى جانب نظري وأخر تطبيقي.

حيث إعتمدت في الجانب النظري إلى على المنهج الوصفي التحليلي أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في دراسة ميدانية إعتمادنا فيها على المنهج الكمي والكيفي من أجل تحليل نتائج الإستبيان (كمي) والمقابلة (كيفي) حيث كانت الأسئلة المطروحة تتلاءم مع ما جاء في الجانب النظري ولأجل تحليل وإستخلاص النتائج تمت الإستعانة ببعض البرامج.

أدوات الدراسة :

- ✓ **الإستبيان المغلق** :موجه إلى موظفي المؤسسة حول البنية الرقمية والأنظمة المالية.
- ✓ **المقابلة نصف الموجهة** :مع المسؤول لفهم أسباب الرقمنة وتحدياتها وتأثيرها المالي.

الدراسات السابقة :

من خلال إطلاعنا على مجموعة الدراسات والأبحاث وجدنا مجموعة منها سبق لها و تناولت هذا الموضوع فمن بين هذه الدراسات نجد :

الدراسات العربية:

1- دراسة هاني جاد، أحمد حميدة نشرت سنة2023،تحت عنوان "دور الرقمنة في تحقيق الاستدامة في قطاع الخدمات" مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية .هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم الرقمنة وتسليط الضوء على اهميتها في تحقيق الاستدامة وكيفية تحقيق ذلك، وهدف ابراز الاطار الفكري للرقمنة، وتوضيح اهمية تطبيقها وتحقيقها لمبدا الاستدامة للخدمات المقدمة للمستفيدين، مع اشارة خاصة لمراكز الشباب والرياضة كنموذج لقطاع الخدمات ،ومدى تطبيقها للرقمنة ،والفوائد والفرص المتحققة ودورها في تحقيق الاستدامة والتحديات والمعوقات وسبل المواجهة. أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان الرقمنة اصبحت ضرورة خاصة بالنسبة للمؤسسات والهيئات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور والتي تسعى الى تطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمواطنين، وتعمل على تطوير جميع المؤسسات بصيغ عامة وقطاع الخدمات بصفة خاصة، كما تتمثل الرقمنة في مجمل المعارف والاسس النظرية والعلمية التي توفر للإنسان الجهد والوقت والراحة.

2- دراسة مهدي عقاد، أحمد يحياوي، نشرت سنة2024، تحت عنوان" الرقمنة والمؤسسات الناشئة رهان الجامعة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي-جامعة البويرة وبومرداس" مجلة ابحاث ودراسات التنمية. هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور المؤسسات الناشئة والرقمنة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي،فالرقمنة تزيد من الشفافية وتحارب الفساد من جهة ومن جهة اخرى فقد قامت الجزائر بإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة وذلك نظرا لأهميتها على الصعيد الوطني والدولي. أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تعتبر الرقمنة من بين الاولويات في كل الجامعات الجزائرية.

3- دراسة سماء محمد بهلول، نشرت سنة 2024، بعنوان أثر تطبيق الرقمنة المصرفية المحاسبية على تحسين جودة التقارير المالية للمعلومات المحاسبية بالبنوك المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر تطبيق الرقمنة المصرفية المحاسبية على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك المصرفية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات

التقنية المصرفية المحاسبي وبين خصائص جودة التقارير المالية، وقد تمثلت عينة الدراسة في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية وعدد 10بنوك خلال الفترة من2019 وحتى 2020.

كما أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى هناك علاقة ذات ذلالة معنوية إحصائيا بين مؤشرات الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير السنوية للبنوك العاملة في البيئة المصرية.

- الدراسات الأجنبية:

1-دراسة دراغانا راديسيتش، ساسا بيتكوفيتش، نشرت سنة 2023، بعنوان

"Impact of digitalization on technological innovations in Small and meduim-sized enterprises (SMEs)" ، مجلة Technological Fore casting & Social Change

تهدف هذه الدراسة تأثير الرقمنة على الابتكارات التكنولوجية (المنتجات والعمليات) في الشركات الصغيرة والمتوسطة الألمانية. وتتناول الدراسة، على وجه الخصوص، ثلاثة أشكال من الرقمنة: الرقمنة في الإنتاج والخدمات اللوجستية، وسلاسل القيمة الرقمية، وتحليلات البيانات الضخمة. للشركات الصغيرة والمتوسطة MIPويستخدم التحليل التجريبي مجموعة بيانات لوحة للابتكار الألمانية العاملة في قطاعي التصنيع والخدمات. ويُقدّر نموذج بروبيت ثنائي بشكل منفصل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لاختبار ما إذا كانت الآثار الإيجابية المفترضة نظريًا للرقمنة على الابتكار تحدث في الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الأحجام المختلفة. وتؤكد النتائج التجريبية أن تأثير الرقمنة على أنشطة الابتكار غير متجانس بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، فإن آثار الابتكار متواضعة وتعتمد على شكل الرقمنة ونوع الابتكار. كما تستكشف الدراسة التأثير المُخفف لأنشطة البحث والتطوير الداخلية. وتشير النتائج إلى أن المشاركة في البحث والتطوير الداخلي تُضعف آثار الرقمنة على الابتكار. وبشكل أكثر تحديدًا، يغيب تأثير الرقمنة على ابتكارات المنتجات والعمليات في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تُجري بحثًا وتطويرًا داخليًا، بينما يكون هذا التأثير إيجابيًا في الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المُشاركة في البحث والتطوير. بناءً على هذه النتائج، تُقدم الدراسة بعض التداعيات النظرية والسياسية.

أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والحالية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأكيدها على الدور الإيجابي للرقمنة في تحسين الكفاءة المالية، كما تتفق مع النتائج التي أبرزت أهمية البنية التحتية الرقمية، أمن المعلومات، وتأهيل الموارد البشرية. غير أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على **مؤسسة صناعية جزائرية واقعية (مسبكة القرارم قوقة – ميلة)**، مع دمج أدوات كمية وكيفية، وهو ما يمنحها طابعًا تطبيقيًا فريدًا في بيئة عربية قلّما تناولتها الدراسات بشكل ميداني، كما تسعى لتقديم توصيات مباشرة قابلة للتنفيذ، وهي نقطة تفوق إضافية مقارنة بالدراسات النظرية العامة.

الفصل الأول: الرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الكفاءة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والإتصال أصبحت الرقمنة أحد العوامل الأساسية في إعادة تشكيل بيئة الأعمال وتطوير أساليب العمل داخل المؤسسات ولاسيما في المجال المالي لم تعد الرقمنة مجرد توجه تقني أو تحسن وظيفي بل أصبحت خيارا استراتيجيا من أجل تحقيق الكفاءة والشفافية والدقة في إدارة الموارد المالية خاصة في بيئة تتميز بالتغير المستمر وتزايد التحديات الإقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول الرقمنة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحوّلات تكنولوجية متسارعة أثرت بشكل جذري على مختلف أنماط الحياة ومجالات العمل، حيث أصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية للتحول المؤسسي والإداري في العصر الحديث، حيث يتناول هذا المبحث تعريف الرقمنة من وجهات نظر متعددة، إضافة إلى خصائصها الأساسية، وأهميتها في السياقات المختلفة، وذلك بهدف توضيح الإطار المفاهيمي الذي تقوم عليه الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

أولا: تعريف الرقمنة

يعتبر مفهوم الرقمنة من المفاهيم الحديثة التي زاد بها الاهتمام وخاصة في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والممارسين مما أدى إلى بروز عدة تعريفات لهذا المصطلح، حيث تعددت وجهات النظر حسب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة حول تقديم تعريف موحد، حيث نجد أن:

شارل وت بيرس Char lette Bures"عرف الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمي". (بوزعيب، الرقمنة و دورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، 2022، صفحة 68)

يعتبر "دوج هودجز "Doug Hodges أن الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح من وسيط تخزين فيزيائي تقليدي إلى شكل رقمي." (بوزعيب، الرقمنة و دورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، 2022، صفحة 68)

كما عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها :"عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء ملموس، أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية ". (يحياوي و بخاري، 2022، صفحة 459)

كما تعرف بأنها عملية نقل وتحويل البيانات على شكلها العادي إلى الرقمي للمعالجة بواسطة الحاسوب الآلي. (يحياوي و بخاري، 2022، صفحة 459)

الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث "RCIP"حيث عرفت الرقمنة على أنها :العملية التي من خلالها يتم خلق صور رقمية إنطلاقا من وثيقة ورقية أو كيان ثلاثي الأبعاد"، كما عرفت الرقمنة على أنها

عملية إستنساخ راقية من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها إلى سلسلة رقمية، حيث يواكب هذا العمل التقني جهد فكري ومكتبي منظم لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها ضمن محتوى رقمي. (لكحل و لكحل محمد، 2023)

عرفها الاستاذ محمد عبد الهادي الرقمنة على أنها :"عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية والايضاحية، والخرائط....)إلى إشارات ثنائية بإستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة الحاسب الآلي . (الهادي، 2011، صفحة 2)

أشار خواثرة إلى أن الرقمنة هي التغيير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغير جذري في طريقة العمل، ولخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل، وهو أيضا تحول تنظيمي متكامل، بغرض تسهيل الإجراءات والعمليات الإدارية ورفع جودتها، للوصول إلى مرحلة النضج الرقمي. (الدبيسية، 2024، صفحة 16)

من خلال التعاريف السابقة نقول أن الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والوثائق الورقية إلى نسخ إلكترونية وذلك من خلال توظيف التقنيات الحديثة بهدف تسهيل حفظها و تنظيمها ومعالجتها وتبادلها بكفاءة عالية وفقا لمتطلبات العصر الرقمي.

ثانيا: خصائص الرقمنة

تتميّز الرقمنة بعدد من الخصائص الجوهرية التي تجعلها أداة فعّالة في تطوير العمل المؤسسي وتحسين الأداء في مختلف القطاعات، ومن بين أهم هذه الخصائص:

- تسمح الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة ونفس المعلومة من قبل مئات الأشخاص في ذات الوقت نفسه؛
- تحقيق الكفاءة في الأداء؛
- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية والتعقيدات الإدارية؛
- زيادة الإتقان والدقة بالتوازي مع السرعة في الإنجاز؛
- الإستمرارية وسهولة التكيف مع كل الظروف والإحتياجات؛
- سرعة الإسترجاع وسهولة الإستخدام؛
- يساعد إستخدام التكنولوجيا على ربح الوقت وتقليصه؛

- إرسال المعلومة دون دفع تكاليف عما كان سابقا.
- تقليص المكان والمساحة وبالعولمة أصبح العالم كقرية صغيرة.
- إرسال المعلومات بين الاشخاص كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة ومقروءة عن طريق إستخدام الوسائل التكنولوجية.
- قابلية التوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات أخرى جديدة غير محدودة من العالم أي أنها شاملة لكل أنحاء ومدن العالم بأكمله.
- تساهم الرقمنة في تطوير العرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين والتحسن من أدائهم والتحكم في عملية التسيير والإنتاج عن طريق التنظيم اذ تعتبر الرقمنة أداة التنظيم.
- اللامركزية وهي ميزة تسمح بإستقلالية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وليس عليها تأثيرات من أطراف أخرى.
- تنشط في محيط عالمي معقد حيث تأخذ المعلومات عن مسارات مختلفة عبر مختلف مناطق العالم. (يحياوي م.، 2024، الصفحات 359-360)

ثالثا: أهمية الرقمنة

- تلبية إحتياجات وتسير أعمال العملاء سواء كانوا مستهلكين أو منتجين في قطاع الأعمال أو المؤسسات أو الشركات المالية فيمكن أن تساعد المستهلكين بمختلف دخولهم فتقدم لهم الخدمات بشكل أفضل وأسهل وتتناسب مع مستويات دخولهم.
- تعمل على تقليل التكاليف لقطاع الأعمال والمؤسسات والشركات المالية وينتج عن عملية الرقمنة تلك كميات هائلة بين بيانات المعاملات المفصلة التي يمكن إستخدامها كأساس لتقدير الدخل وتقييم المخاطر وتقديم الخدمات المالية.
- يمنح البنوك إمكانية الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء عبر العالم دون قيود مكانية أو زمانية.
- تزيد الكفاءة التشغيلية من خلال إستخدام التقنيات الرقمية في رقمنة العمليات التشغيلية.
- تعمل الرقمنة على سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها كما أنه يمكن استرجاعها في ثواني محدودة مع إمكانية إطلاع على المصدر المعلومة ذاتها إمكانية مشاركتها من قبل ملايين المستفيدين في الوقت نفسه. (الدبيسية، 2024، الصفحات 17-19)

المطلب الثاني: متطلبات عملية الرقمنة

إن نجاح عملية الرقمنة يتوقف على مدى توفر المتطلبات اللازمة لذلك، وأي مشروع رقمنة عليه أن يقوم بتوفير ما يلي:

1-**التخطيط** :على كل مؤسسة معلومات تريد خوض مشروع رقمنة تحديد خطة انطلاق من مجموعاتها ومستعمليها، والتخطيط لمشروع الرقمنة يجب أن يسند الى لجنة تشرف على المشروع، تعرف بإسم فريق عمل المشروع والتي يجب أن تتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة العلمية والعملية في المجالات التالية :مكتبات، توفيق، حاسوب، شبكات وإتصالات، برمجيات، حيث تقوم بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع. (بن جدو، 2020، صفحة 1)

2-البنية التحتية التكنولوجية: إن إمتلاك بنية أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال من شأنه أن يساعد في رفع سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول، وفي سد الفجوات بالنسبة لإكتساب المعرفة وإنتاجها وتبادلها وتطبيقها. (تنيو و دهان، 2019، صفحة 368)

ويتعلق الأمر بتوفير ثلاثة عناصر أساسية وهي :

2-أ-**الأجهزة والمعدات** :يتطلب مشروع الرقمنة الأجهزة التالية :

- الحواسيب: ولابد أن تتوفر على مجموعة من الخصائص أهمها سرعة المعالجة والقدرة التخزينية؛
- أجهزة التحويل الرقمي :وتتمثل في كاميرات رقمية وماسحات ضوئية متنوعة يتم إختيارها تبعا للوثائق المراد رقمنتها.
- بالإضافة الى طابعات ليزرية، ووسائط تخزينية وحفظ البيانات مع مراعاة قدرتها على التوسع. (بن جدو، 2020)

2-ب-شبكات المعلومات :تقوم الشبكة الداخلية للمعلومات على الربط بين مجموعة من الحاسبات داخل مبنى واحد أو مباني متجاورة من خلال كابل رئيسي، ولابد من توفر هذه الشبكة بالمؤسسة التي تنوي إقامة مشروع رقمنة، حيث تربط بين مختلف محطات العمل الموجودة بالمشروع وهذا لضمان تدفق العمل بسهولة ودقة، كما يجب الإرتباط بشبكة الأنترنت.

2-ج-البرمجيات :أن مشروع الرقمنة يحتاج إلى مجموعة من البرمجيات تبعا للوظائف والتطبيقات المستعملة بالمشروع، وأي مشروع رقمنة هو بحاجة إلى البرمجيات التالية:

- **أنظمة التشغيل** :وأهمها وأكثرها استعمالا نظام Windows XP.
- **برمجيات التطبيقات** :وتشمل حزمة الأوفيسMs Office ، برمجيات معالجة الصور، برمجيات ضغط الملفات، برمجيات التشابك، برمجيات إنشاء وإدارة قواعد البيانات، بالإضافة الى بروتوكولات لربط نظم إسترجاع المعلومات على الخط. (بن جدو، 2020)

3-العنصر البشري: هم الخبراء والمختصون العاملون في حقل العرفة، ويمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية، وهم العنصر الأهم فيها، ويمثلون القيادات الرقمية والمديرون المحللون للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري في المنظمة، ومنهم المديرون والوكلاء والمساعدون يقومون بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، كما نجد المبرمجون، وضباط البيانات. (مختار و بوقريريس، 2022، صفحة 855)

4-**الموارد المالية** :تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد على تنفيذ المشروع وتشغيله حيث ينبغي توفير ميزانية كافية لإقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة العطب والمشكلات المحتملة، ولتسديد تكاليف المتعامل في حالة التعاقد مع متعامل الخارجي . (بن جدو، 2020، الصفحات 1-2)

5 -**البيانات:** تلعب البيانات دورا هاما في جميع جوانب الرقمنة، منها:

- التخطيط والتنظيم: تستخدم البيانات لتحليل البيانات وتحديد الإحتياجات والموارد، ووضع الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف.
- اتخاذ القرار: تستخدم البيانات لتحديد نقاط الضعف في العمليات وتحسين كفاءتها وفعاليتها.
- **تحسين العمليات:** تستخدم البيانات لتحديد نقاط الضعف في العمليات وتحسين كفاءتها وفعاليتها.
- **تقديم الخدمات:** تستخدم البيانات لتقديم خدمات أفضل للمستخدمين وتلبية احتياجاتهم بشكل دقيق.
- **قياس الأداء:** تستخدم البيانات لقياس أداء أنظمة الإدارة.

وتشمل ممارسة إدارة البيانات الجيدة ما يلي:

- **جمع البيانات:** يجب تنظيف البيانات من الأخطاء و التناقضات.

- **تحليل البيانات:** يجب تحليل البيانات بإستخدام أدوات وتقنيات مناسبة.
- **تخزين البيانات:** يجب تخزين البيانات في مكان آمن.
- **حماية البيانات:** يجب حماية البيانات من الوصول غير المصرح به أو التعديل أو التلف.
- **مشاركة البيانات:** يجب مشاركة البيانات مع المستخدمين المصرح لهم فقط. (بوالريحان، 2024، الصفحات 102-104)

المطلب الثالث: أمن وتشفير المعلومات الرقمية

أولا: الحاجة إلى الأمن

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وتزايد الإعتماد على التقنيات الرقمية في مختلف المجالات، أصبحت الحاجة إلى الأمن في الرقمنة ضرورة حتمية لا غنى عنها.

تواجه المنظمات التي تعتمد على الرقمنة العديد من المخاطر الأمنية تتمثل في:

1-سرقة البيانات: يمكن للمخترقين سرقة البيانات الحساسة للموظفين والعملاء، مثل المعلومات المالية والمعلومات الشخصية، واستخدامها لأغراض غير قانونية.

2-التجسس الإلكتروني: يمكن للمخترقين التجسس على الأنشطة، والإطلاع على المعلومات السرية.

3-برامج الفدية: يمكن للمخترقين اختراق أنظمة المنظمة، وتشفير بياناتها، ومن ثم طلب فدية مقابل فك تشفيرها.

4-هجمات الحرمان من الخدمة: يمكن للمخترقين إغراق أنظمة المنظمة بالطلبات، مما يؤدي إلى توقفها عن العمل.

فإن اتخاذ خطوات فعالة لضمان أمن البيانات الرقمية ضرورة لحماية المنظمات من هذه المخاطر، وذلك من خلال:

1.تطبيق سياسة أمنية صارمة: يجب على المنظمات وضع سياسة أمنية واضحة تحدد من يمكنه الوصول إلى البيانات والأنظمة، وكيفية استخدامها.

2.إستخدام تقنيات الأمان المتقدمة: يجب على المنظمات استخدام تقنيات الأمان المتقدمة، مثل جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات، لحماية أنظمتها من الهجمات الإلكترونية.

3.تثقيف الموظفين حول الأمن الإلكتروني: يجب على المنظمات تثقيف موظفيها حول أهمية الأمن الإلكتروني، وكيفية حماية البيانات والأنظمة من المخاطر.

4.تحديث أنظمة وبرامج الرقمنة بشكل دوري: يجب على المنظمات تحديث أنظمة وبرامج الرقمنة بشكل دوري لسد الثغرات الأمنية.

5 .الإحتفاظ بنسخ إحتياطية من البيانات: يجب الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات بشكل منتظم، وذلك في حالة تعرضها للهجمات الإلكترونية أو الفشل التقني. (بوالريحان، 2024، الصفحات 121-122)

ثانيا: أمن معلومات الرقمنة

في ظل اعتماد المنظمات المتزايد على تقنيات المعلومات والإتصال لإدارة عملياتها، أصبح أمن معلومات الرقمنة ركيزة أساسية لضمان استمرارية الأعمال وحماية البيانات من المخاطر.

يتضمن أمن معلومات الرقمنة مجموعة من الممارسات والتقنيات التي تهدف إلى:

- **حماية البنية التحتية الرقمية:** وتتضمن ذلك حماية الشبكات والخوادم والأجهزة الإلكترونية من الإختراقات والهجمات السيبرانية.
- **تشفير البيانات:** وهو عملية تحويل البيانات إلى صيغة غير قابلة للقراءة إلا بواسطة الأشخاص المصرح لهم، مما يحمي البيانات من الاستيلاء عليها أثناء النقل أو التخزين.
- **إدارة الهوية والوصول:** وتتمثل في تحديد من يمكنه الوصول إلى البيانات والأنظمة، وتطبيق سياسات الوصول المناسبة.
- **الكشف عن الإختراق والاستجابة:** وهو عملية رصد الأنشطة غير المعتادة في النظام والتعرف على محاولات الاختراق والتصدي لها والاستجابة بشكل فوري للتهديدات.
- **توعية الأمان السيبراني:** وتشمل تثقيف المستخدمين بممارسات الأمان الجيدة والتصرف الآمن عبر الأنترنت، وقد تزايدت أهمية الأمن السيبراني مع تزايد التكنولوجيا واعتماد المجتمع على الأنترنت في مختلف جوانب الحياة. (معن نايل، 2024، صفحة 366)

- **مكونات أمن معلومات الرقمنة:** وتتمثل فيمايلي:

أ- **السياسات والإجراءات:** يجب وضع سياسات وإجراءات واضحة تحدد من يمكنه الوصول إلى البيانات والأنظمة؛

ب-**التحكم في الوصول:** يجب إستخدام تقنيات التحكم في الوصول، مثل كلمات المرور والتوقيعات الإلكترونية، لمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات والأنظمة؛

ت-**التشفير:** يجب تشفير البيانات الحساسة لحمايتها من القراءة أو التعديل غير المصرح به؛

ث-**جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات:** يجب إستخدام جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات لحماية أنظمتها من الهجمات الإلكترونية؛

ج- **التدريب والتوعية:** يجب تدريب موظفيها حول أهمية أمن المعلومات وكيفية حماية البيانات؛

ح- **التخطيط للتعافي في الكوارث:** يجب على المنظمات وضع خطة للتعافي من الكوارث لضمان استعادة البيانات والأنظمة في حالة حدوث خرق أمني أو فشل تقني.

2- آلية تقييم مستوى أمن معلومات الرقمنة:

أ- **إجراء تقييمات أمنية دورية:** يجب إجراء تقييمات أمنية دورية لتحديد نقاط الضعف في أنظمتها واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها؛

ب-**استخدام أدوات اختبار الإختراق:** استخدام أدوات اختبار الإختراق لمحاكاة الهجمات الإلكترونية وتحديد الثغرات الأمنية في أنظمتها؛

ت-**الحصول على شهادات أمنية:** يمكن الحصول على شهادات أمنية دولية، مثل شهادة ISO 27001، لإثبات إلتزامها بأفضل ممارسات أمن المعلومات.

3-توجيهات لتحسين أمن معلومات الرقمنة:

أ- **استخدام تقنيات المصادقة الثنائية:** تطلب تقنيات المصادقة الثنائية من المستخدمين تقديم عاملين للتحقق من هويتهم، مثل كلمة مرور ورمز يتم إرساله إلى هاتفهم المحمول.

ب-**تحديث أنظمة وبرامج الرقمنة بشكل دوري:** يجب تحديث أنظمة وبرامج الرقمنة بشكل دوري لسد الثغرات الأمنية.

ت-**تتبع أنشطة المستخدمين:** يجب إتباع أنشطة المستخدمين لرصد أي سلوك مشبوه.

ث- **الإبلاغ عن الخروقات الأمنية على الفور:** يجب على الموظفين الإبلاغ عن أي خروقات أمنية على الفور حتى تتمكن المنظمة من اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها. (بوالريحان، 2024، الصفحات 121-124)

المبحث الثاني: الكفاءة المالية

تعد الكفاءة المالية من الجوانب المهمة في نجاح المؤسسة، حيث تعكس مدى قدرتها على إستخدام مواردها المالية بطريقة فعالة لتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المالية

أولا: تعريف الكفاءة

لغة: هي الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء أخر.

إصطلاحا: تعرف الكفاءة" القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف إذ أنها لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط إذ لابد من تحقيق الهدفين معا". (الجموعي، 2006، صفحة 8)

– كما تعرف بأنها :"الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة الذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة". (جعدي، 2014، صفحة 4)

والكفاءة هي "إنجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل على تقليل العطل في طاقة الإنتاجية. "و تعرف كذلك على أنها "القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه بإستخدام أدنى قدر من المدخلات". (الجموعي، 2006)

كما عرفت الكفاءة بأنها "تعبير عن مدى نجاح المؤسسة في حسن إستخدام الموارد المستخدمة لغرض تعظيم المخرجات المِستهدفة". (قشار، 2023، صفحة 5)

من خلال ما سبق يمكن القول أن "الكفاءة هي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بإستخدام أقل قدر من الموارد بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق الأهداف بأقل جهد وتكلفة وبأعلى جودة ممكنة".

ثانيا: الفرق بين الكفاءة والفاعلية

الجدول رقم(01): الفرق بين الكفاءة والفاعلية

الكفاءة	الفاعلية
إستخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة	تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة
توصيل المنتج بأسرع وقت وأقل تكلفة	توصيل المنتج في الموعد المطلوب
تقليل التكاليف، تقليل الهدر، تحسين العمليات	تحقيق الأهداف، رضا العملاء
مهمة في العمليات التشغيلية	مهمة في تحقيق الأهداف على المدى الطويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات الموجودة في مقالة أحمد الكردى، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الأداء الوظيفي، ص3-6.

يعرض الجدول الفرق بين الكفاءة والفاعلية حيث يكمن الفرق في: أن الكفاءة تُركز على كيفية استخدام الموارد بأقل تكلفة وجهد وزمن ممكن أي القيام بالأشياء بطريقة صحيحة، أما الفاعلية فتركز على تحقيق النتائج والأهداف النهائية، أي لقيام بالأشياء الصحيحة.

حيث الكفاءة تقوم بإستخدام الموارد بأفضل طريقة، وتوصيل المنتج بسرعة وتكلفة منخفضة وتقليل التكاليف والهدر يعزز الكفاءة، غالبا ما ترتبط بالعمليات التشغيلية اليومية.

أما الفاعلية فتهتم بنتائج الموارد والمنتج ليس له قيمة إذا لم يتم تسليمه في الوقت المناسب، تحقيق الأهداف، ارتباط بالرؤية الاستراتيجية والأهداف بعيدة المدى.

يمكن القول أن الكفاءة والفاعلية تكملان بعضهما البعض، ولا يمكن الاعتماد على واحدة دون الأخرى لتحقيق النجاح المؤسسي.

فالمؤسسة قد تكون فعالة ولكن غير كفؤة (تصل للأهداف ولكن بتكلفة عالية)، أو كفؤة ولكن غير فعالة (توفر الجهد ولكن لا تحقق الأهداف)، إذا التوازن بينهما ضروري لتحقيق الأداء الأمثل.

ثالثا: تعريف الكفاءة المالية

تعتبر الكفاءة المالية من الوسائل الحاسمة في ضمان نجاح الشركة وتعتبر كذلك واحدة من أهم وسائل نجاحها حيث تعبر عن مدى القدرات الإستثمارية لموجودات الشركة وقدرتها على الإستثمار في أنشطتها المختلفة.

و كذلك تعرف الكفاءة المالية على أنها "أداء المهام في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة والتي تكون عادة من خلال عمليات مبسطة وموحدة تستند إلى التكنولوجيا وتقوم بإلغاء الأنشطة غير الأساسية للتحقيق كفاءة مالية على درجة عالية ." (زواق و مزعاش، 2021، صفحة 63)

الكفاءة المالية :"قدرة المؤسسات التمويل المصغر على تحقيق إيرادات من مبلغ معين من الأصول وتحقيق ربح من مصدر دخل معين." (زواق و مزعاش، 2021، صفحة 63)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن "الكفاءة المالية هي قدرة المؤسسة على ترجمة مواردها المالية إلى أنشطة مالية بشكل فعال لتحقيق أقصى عائد ممكن مع تقليل الهدر والتكاليف".

رابعا : أهمية الكفاءة المالية

- ضمان أقصى إنتاجية للأنشطة وعمليات الشركة مع تقليل الهدر وإستخدام أقل ما يمكن من الموارد المالية المتوفرة.
- ضمان تحقيق العوائد ومنع أي حالة من العسر المالي والإفلاس.
- تساهم الكفاءة المالية في الحصول على الإدخارات الغير المستغلة ومحاولة الإستفادة منها في أنشطة إنتاجية مختلفة.
- تخفيض تكلفة العمليات والانشطة وذلك بزيادة الكفاءة وفعالية في اداء الشركة وبالتالي زيادة في الدخل المتحقق.
- نجاح الأداء المالي لشركة. (عباس، 2022، الصفحات 425-446)

من خلال ما سبق، يتضح بأن الكفاءة بمفهومها العام تُعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المتاحة بطريقة ذكية وفعالة، بحيث يتم تحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة وجهد ممكنين دون التأثير على

جودة المخرجات، وتمثل الكفاءة المالية أحد الأبعاد الأساسية لهذا المفهوم، إذ تركز على إدارة الموارد المالية بكفاءة عالية بما يضمن تعظيم العائدات وتقليص النفقات والهدر.

يعد التمييز بين الكفاءة والفاعلية أمرًا جوهريًا، فالكفاءة تعنى بـ "القيام بالأشياء بطريقة صحيحة"، بينما تعنى الفاعلية بـ "القيام بالأشياء الصحيحة". لذلك، فإن النجاح المؤسسي المستدام لا يتحقق إلا من خلال التوازن بين الكفاءة والفاعلية، إذ لا فائدة من مؤسسة تحقق أهدافها ولكن بتكلفة مرتفعة (فعالة غير كفؤة)، أو مؤسسة تدير مواردها بكفاءة ولكن لا تحقق أهدافها (كفؤة غير فعالة).

أما الكفاءة المالية، فهي تُعد حجر الأساس لأي مؤسسة تسعى للنمو والاستمرارية، حيث تُمكّن المؤسسة من إدارة عملياتها المالية بطريقة تُحقق أقصى قيمة ممكنة من الموارد المالية، وتُقلل من المخاطر المالية مثل العجز أو الإفلاس، وتتمثل أهمية الكفاءة المالية في تعزيز القدرة التنافسية، ضمان الاستدامة، تحسين استغلال المدخرات والموارد، وتحقيق دخل أعلى من خلال التحكم الأفضل في النفقات وزيادة الإنتاجية.

المطلب الثاني: طرق تحسين الكفاءة المالية

يعد التخلص من أوجه القصور في الملف المالي للشركة أمرا أساسيا لضمان تعظيم الشركة لأصولها وجذب المستثمرين، هناك العديد من الطرق المختلفة لتحقيق الكفاءة المالية

1- القضاء على الإختناقات

التخلص من أي إختناقات موجودة في سير العمل، تعد الإختناقات من الأسباب الرئيسية لعدم وجود صحة مالية قوية للتخلص من الإختناقات من الضروري قياس وتتبع مكان حدوثها بدقة.

2- وضع استراتيجية مالية

يعد تطوير الإستراتيجيات المالية السليمة والفعالة أحد أكثر الطرق فعالية لتحسين الكفاءة المالية للشركة، مع إجراء تعديلات على أنظمة وعمليات محددة، تشهد الشركات نموا هائلا حيث ربما كان هناك ركود من قبل.

تطبيق أدوات التكنولوجيا المالية يعد إستخدام منصتها لتبسيط العديد من العمليات المختلفة إحدى الإستراتيجيات الفعالة لتحسين الصحة المالية العامة للشركة. يمكن أن تشمل الإستراتيجيات المالية الإضافية ما يلي :

- إضافة طرق دفع متعددة.
- تنويع العملات.
- تبسيط المشتريات، والذي يمكن تحقيقه بمساعدة منصة تكنولوجيا مالية فعالة.

3-احتضان الرقمنة:

التحول الرقمي قوة تحويلية تُعيد تشكيل قطاع التمويل، وبينما يُجمع غالبية قادة القطاع المالي على أن التحول الرقمي يُحدث ثورةً في هذا القطاع، لا يزال الكثيرون غير متأكدين من أين يبدأون. إن نقص الكفاءات المتخصصة وتدفق التقنيات المبتكرة الذي شهدناه في السنوات الأخيرة لا يُسهّلان عملية التحول الرقمي.

أي أن الرقمنة لا تحدث بين عشية وضحاها. فكّر في مجالات عملياتك المالية التي ستحقق أكبر قيمة إذا ما تم رقمنتها. (www.mineraltree.com/blog/how-to-improve-efficiency-across-the-finance-department/, 2025)

4-توحيد العمليات:

مع وجود العديد من الأجزاء المتحركة داخل المؤسسة، من السهل أن يحدث ارتباك فيما يتعلق بالعمليات المعمول بها، وهذا يؤدي إلى عدم الإمتثال ويزيد من خطر الخطأ وسوء التواصل ومن أكثر الطرق فعالية لمكافحة ذلك توحيد العمليات المالية لتحقيق أقصى قدر من الدقة والكفاءة بشكل صحيح، يجب تنفيذ سياسات واضحة ومتفق عليها وهذا يضمن وجود معايير محددة بشأن كيفية تواصل الموظفين والشركاء وتعاملهم مع سير العمل. (Tips To Improve The Financial Efficiency of Your Business 10، 2024)

5-تقديم طرق دفع متعددة

تكون الكفاءة المالية والربحية محدودة عند قبول عدد محدود فقط من طرق الدفع يمكن أن يساعد في ضمان وجود المزيد من الفرص لإتمام عملية البيع، يمكن أن تساعد منصات التكنولوجيا المالية في تعظيم طرق الدفع التي يمكن للشركة قبولها، مما يزيد الأرباح ويعزز تجربة العميل بشكل عام .

6-تحسين رؤية الانفاق والتحليلات

قد يكون من الصعب تعديل الميزانية والتحكم في الإنفاق دون الحصول على البيانات والرؤية الصحيحة، توفر الرؤى المستقلة من تحليل الإنفاق الدقيق شفافية في إجمالي إنفاق الشركة من خلال هذه الشفافية، يمكن لصانعي القرار العمل على تحسين الكفاءة المالية بدقة أكبر.

7-التكامل مع أنظمة الجهات الخارجية المهمة

يمكن أن يكون دمج العمليات الحالية مع أنظمة الجهات الخارجية المهمة مفيدا في تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة، حيث يمكن لأنظمة الجهات الخارجية مثل منصات التكنولوجيا المالية، توفير الأتمتة والتحليلات ورؤية البيانات ورؤية الإنفاق اللازمة لإجراء التحسينات. بمساعدة أنظمة الجهات الخارجية، يمكن لنواب الرئيس المالي نشر بروتوكولات التحكم في الميزانية بشكل أفضل للتحكم في الإنفاق وزيادة الربحية عبى نطاق واسع.

8-تطبيق حدود وضوابط على مستوى الموظفين

من الضروري تطبيق حدود وضوابط على مستوى الموظفين من اجل ان يصبح ذلك اسهل واكثر سهولة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية التي تسمح للمؤسسة بوضع وتنفيذ تدابير لتوجيه انفاق الشركة. (https://www.payem.co/blog/10-tips-to-improve-the-financial-efficiency-of-your-business, 2024)

من خلال ما سبق، يتضح أن تحقيق الكفاءة المالية لا يتوقف على تقليص التكاليف فحسب، بل يشمل تحسين العمليات، وتبني التكنولوجيا، وتعزيز الشفافية والتحكم في الإنفاق. فالتخلص من أوجه القصور والإختناقات، ووضع استراتيجيات مالية مدروسة، واحتضان الرقمنة، وتوحيد العمليات، كلها خطوات استراتيجية تساعد المؤسسات على تحقيق استغلال أمثل للموارد المالية وتعظيم عائداتها.

كما أن تنويع وسائل الدفع، وتحسين الرؤية التحليلية للإنفاق، والاندماج مع أنظمة خارجية متقدمة، بالإضافة إلى وضع ضوابط دقيقة على مستوى الموظفين، كلها تدابير تساهم في تعزيز السيطرة المالية والمرونة التشغيلية. ويُظهر هذا أن الكفاءة المالية ليست نتاج إجراء واحد، بل عملية متكاملة تتطلب تنسيقاً بين التكنولوجيا، والهيكلة التنظيمية، وصنع القرار المبني على بيانات دقيقة.

بالتالي، فإن الاستثمار في هذه الطرق لا يحقق فقط وفورات مالية، بل يُعزز من قدرة المؤسسة على المنافسة والنمو، ويمنحها مرونة أعلى في التكيّف مع التحديات والمتغيرات السوقية.

المطلب الثالث: مؤشرات الكفاءة المالية

تعد الكفاءة المالية من أهم عوامل نجاح المؤسسات، وهي تعني مدى قدرة الشركة على تحويل نفقاتها إلى إيرادات بفعالية، فنتطرف إلى مؤشرات مالية رئيسية تساعد في تقييم الكفاءة المالية:

- **مؤشر النقدية التشغيلية:** تهدف هذه النسبة إلى توضيح مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويتم قياسها من خلال: (خنفري و بورنيسة، 2024، صفحة 62)

–**نسبة المصروفات التشغيلية:** تقيس نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات كلما كانت هذه النسبة أقل دل ذلك على كفاءة أعلى في إدارة المصروفات. (Seegmiller، 2024)

- **مؤشر العائد على الأصول:** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها ويم قياسه عن طريق: (خنفري و بورنيسة، 2024، صفحة 61)
- **مؤشر نسبة دوران الأصول:** تقيم مدى كفاءة إستخدام الشركة لأصولها في توليد الإيرادات ويتم حسابها بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول. (Seegmiller، 2024)
- **مؤشر نسبة دوران الحسابات المدينة:** تقيس فعالية المؤسسة في تحصيل مستحقاتها من العملاء، كلما إرتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة عالية في التحصيل.
- **مؤشر نسبة دوران المخزون:** تشير إلى عدد مرات بيع وإستبدال المخزون خلال فترة زمنية معينة، النسبة المرتفعة قد تدل على مبيعات قوية أو على نقص في المخزون.
- **مؤشر تكلفة إكتساب العميل:** تمثل التكاليف المرتبطة بإكتساب عميل جديد، كلما إنخفضت هذه التكلفة زادت الكفاءة.
- **مؤشر نسبة القيمة الدائمة للعميل إلى تكلفة الإكتساب:** تقارن بين القيمة الدائمة للعميل وتكلفة إكتسابه النسبة المرتفعة تشير إلى أن كل عميل يولد قيمة تفوق كلفة إستقطابه.
- **مؤشر كفاءة المبيعات:** تقيس مدى فعالية جهود المبيعات في توليد الإيرادات.
- **مؤشر الإحتفاظ الصافي بالإيرادات:** يقيس النمو أو الإنخفاض في الإيرادات من العملاء الحاليين مع الأخذ في الإعتبار الترقية، الإلغاء أو فقدان العملاء.
- **مؤشر كفاءة رأس المال البشري:** تقيس الإيرادات الناتجة عن كل موظف مما يدل على مدى فعالية إستخدام الموارد البشرية.

- **مؤشر القاعدة40:** مؤشر شائع في مؤسسات البرمجيات كخدمة(saaS)، يجمع بين معدل نمو الإيرادات تجاوز المجموع 40%، فإن المؤسسة تعتبر في وضع مالي صحي.(Seegmiller, 2024)

- **مؤشر نسبة السيولة السريعة:** تهدف إلى إختيار مدى كفاية المصادر النقدية والشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسديد موجوداتها من المخزون السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة. (خنفري و بورنيسة، 2024، صفحة 60)

من خلال ما سابق يمكن القول بأن الكفاءة المالية تعد من المرتكزات الأساسية لنجاح واستدامة المؤسسات، حيث تعكس قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بشكل فعّال لتحقيق أعلى عائد ممكن بأقل التكاليف، ومن خلال مجموعة من المؤشرات المالية المتنوعة، يمكن تقييم مدى فعالية المؤسسة في إدارة عملياتها التشغيلية، واستغلال أصولها، وتحقيق الأرباح، والمحافظة على سيولة مناسبة، بالإضافة إلى تعزيز القيمة من خلال العملاء والموظفين. هذه المؤشرات سواء كانت تقيس الأداء التشغيلي كالنقدية التشغيلية والعائد على الأصول، أو الأداء السوقي كتكلفة اكتساب العميل وقيمة العميل مدى الحياة، توفر أدوات تحليلية دقيقة تساعد متخذي القرار على توجيه السياسات المالية وتحسين الأداء العام للمؤسسة. وبالتالي، فإن استخدام هذه المؤشرات بشكل متكامل ومنهجي يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي ويزيد من فرص النمو والتنافسية في السوق.

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المكونات الهيكلية لأي اقتصاد وطني، إذ تشكّل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

حيث يتناول هذا المبحث مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح الإطار المفاهيمي لها، وتحديد خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض دوافع وأهداف إنشائها، وأهم المزايا التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصعب إيجاد تعريف موحد لهما مما أدى إلى إنفراد كل دولة بتعريف خاص بهما كما توجد تعاريف أخرى متفق عليها من طرف بعض المؤسسات الدولية .

–هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها :"تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5–65الف دولار وعدد العمال أقل من 10". (أيت، صفحة 273)

اليابان :إعتمدت تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لعام1963 على معيار رأس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ياباني ولا يتجاوز عدد عمال 300 عامل .

USA : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مقاولة مستقلة يسهر على تسييرها أشخاص ذاتيين ولا يكون لها مركز صدارة في القطاع الذي تشتغل به وهي تضم أقل من 500عامل.

بريطانيا :تعتمد بريطانيا على مؤشرات أخرى في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها :

- ألا يتعدى حجم الأموال المستثمرة 7مليون جنيه استرليني؛
- ألا يزيد حجم المبيعات السنوية عن 1.4مليون جنيه استرليني؛

- أن لا يقل عدد العاملين في المشروع عن 50عاملا أسبوعيا؛
- حصة المؤسسة من السوق محدودة.

–تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية صناعية في الدول النامية :عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15و19عامل والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99عامل في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100عامل. (طالب، جعدي، و غزال، 2021، صفحة 204)

–الإتحاد الاوروبي(2003) :تعرف بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 250موظفا، وتلعب دورا حيويا في الإقتصاد الأوروبي وتعتبر محركات للنمو الاقتصادي، وغالبا ما يشار إليها بإسم "العمود الفقري لإقتصاد الاتحاد الاوروبي".(Andreas Kallmuenzer, 2024)

–تعريف البنك الدولي: إعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي :عدد العمال وإجمالي الاصول بالإضافة الى حجم المبيعات السنوي. (طالب، جعدي، و غزال، 2021، صفحة 204)

جدول 1: تصنيف المؤسسات حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	اجمالي الاصول	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10موظف	أقل من100الف دولار	أقل من 100الف دولار
مؤسسة صغيرة	أقل من50موظف	أقل من3ملايين دولار	أقل من3ملايين دولار
مؤسسة متوسطة	أقل من300موظف	أقل من 15مليون دولار	أقل من15مليون دولار

المصدر :سومية شاهيناز جعدي شريفة غزال مريم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية–مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات جامعة بلعباس ورقلة العدد02 2021ص204.

يعرض الجدول تصنيف المؤسسات حسب البنك الدولي إلى ثلاث فئات رئيسية :مؤسسات مصغرة، صغيرة، ومتوسطة، وذلك وفقًا لثلاثة معايير أساسية وهي عدد العمال، إجمالي الأصول، وحجم المبيعات السنوية.

- المؤسسة المصغرة تمثل النواة الأساسية للنسيج الاقتصادي، إذ تُشغّل أقل من 10 موظفين وتتميز بموارد محدودة سواء من حيث الأصول أو رقم الأعمال، حيث لا يتجاوز كل منهما 100 ألف دولار. هذا النوع من المؤسسات غالبًا ما يكون في مرحلة انطلاق أو يعتمد على تمويل شخصي.

- المؤسسة الصغيرة تمثل خطوة متقدمة من حيث القدرات التشغيلية والمالية، إذ يمكن أن توظف حتى 50 عاملاً، وتصل أصولها ومبيعاتها السنوية إلى 3 ملايين دولار. هذه المؤسسات تلعب دورًا مهمًا في خلق فرص العمل وتوسيع النشاط الاقتصادي المحلي.
- المؤسسة المتوسطة تُعد الأكثر تطورًا من بين الفئات الثلاث، حيث يمكن أن تضم حتى 300 موظف، وتبلغ أصولها ومبيعاتها السنوية حتى 15 مليون دولار. وغالبًا ما تكون هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على المستويين المحلي والإقليمي، مع قدرات تنظيمية وإدارية أكبر.

–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري :صدر في 12 /2001/12عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريف رسمي مفصل من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما التعريف المعتمد الحالي هو التعريف الوارد في القانون (17–02)المؤرخ في 10 /2017/01المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي

الجدول رقم(03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الموظفين	رقم الأعمال السنوية	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من1إلى 09	أصغر من20مليون دج	أصغر من10مليون دج
مؤسسة صغيرة	من10إلى 49	أصغرمن200مليون دج	أصغرمن100مليون دج
مؤسسة متوسطة	من50إلى250	200مليون–2مليار دج	100–500مليون دج

المصدر :حمدي مرنيش، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة إستقصائية) ، مجلة "الأبحاث الإقتصادية" لجامعة البليدة2،العدد13،ديسمبر 2015،ص71.

يعتمد هذا التصنيف على ثلاثة مؤشرات رئيسية عدد الموظفين، رقم الأعمال السنوية، والحصيلة السنوية التي يمكن أن تُفهم وتُقسم المؤسسات إلى ثلاث فئات رئيسية:

- **المؤسسة المصغرة**:تضم من 1 إلى 9 موظفين فقط، وهي غالبًا مؤسسات ناشئة أو مشاريع فردي، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري، ما يعكس نشاطًا محدودًا، حصيلتها السنوية أقل من 10 ملايين دج، وهذه المؤسسات تُعدّ ركيزة الإقتصاد غير الرسمي أو المؤسسات الذاتية.
- **المؤسسة الصغيرة**: يتراوح عدد موظفيها بين 10 و49، رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 200 مليون دج، وهي تنشط غالبًا في السوق المحلي وتوفر فرص عمل معتبرة.حصيلتها السنوية أقل من 100 مليون دج، ما يدل على قدرة متوسطة على توليد الأرباح.

- **المؤسسة المتوسطة:**تضم من 50 إلى 250 موظفًا، وهي مؤسسات أكثر تنظيمًا وتخصصًا.رقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون و2 مليار دج، وهو ما يعكس نشاطًا اقتصاديًا متنوعًا وواسع النطاق.حصيلتها السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دج، مما يدل على قدرة تنافسية وربحية أعلى، هذه المؤسسات تُعتبر جسرًا نحو المقاولات الكبرى.

من خلال التعاريف السابقة فإن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات إقتصادية مستقلة تمارس أنشطة مختلفة وتتميز بحجم محدود من حيث عدد الموظفين ورأس المال والإيرادات السنوية وتعد من أهم محركات النمو الإقتصادي لأنها توفر فرص عمل وتشجع على الإبتكار".

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن باقي المؤسسات ويمكن تلخيصها فيمايلي :

- **سهولة الإنتشار والتأسيس** :وذلك نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها من حيث قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها وسهولة إنجاز المباني وخطوط الإنتاج وإنخفاض المصاريف الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية.
- **سهولة الإدارة** :تمتاز سهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العالمين نحو أفضل السبل كما أن مالك المؤسسة في الغالب هو مديرها اذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية.
- المرونة العالية وقدرتها الفائقة على التكيف مع مختلف **المتغيرات** :تمتاز بمرونتها في الإنتاج وقدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية وبرامج التسويق وبالتالي تصبح أكثر إستجابة لحاجات السوق.
- **إنخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة** :تمتاز بإستخدام تكنولوجيا منخفضة وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية وخصوصا وأن هذه التقنيات تكون بتكلفة منخفضة ومتوفرة في الأسواق المحلية.
- **الإعتماد على السوق المحلي** :غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي موقعا لعملياتها الإنتاجية إذ أن الممالك والعاملين ينتمون لنفس هذا المجتمع

وهذا بدوره يؤدي الى إكساب المؤسسة خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين وسبل إشباع حاجاتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتهم.

- **إنخفاض تكلفة العمالة** :تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية وبالتالي القدرة على إستيعاب العمالة لا سيما وأن إنخفاض تعقيد التقنية فيها يجعل التدريب على استخدامها أكثر يسرا.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتلخص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي :

- **سهولة تكوين هذه المؤسسات** :فهي لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد وشركات تضامن كما أن الإجراءات الإدارية والفنية والمالية.
- **توفير الوظائف الجديدة** :هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون إحتياجات المؤسسات الكبرى. وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في متوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعلمون في المؤسسات الكبرى.
- **تقديم السلع والخدمات الخاصة** :أن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة فهناك متطلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لإعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.
- **الفعالية في التسيير** :تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيدات بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي فهياكلها التنظيمية بسيطة وإتصالاتها مباشرة وتستطيع أن تستغل بشكل جيد الإتصالات غير رسمية والفعالة كما ينطبق هذا الأمر على عملية إتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصوله أو الفعالية في إستخدامها.
- **الكفاءة الاقتصادية** :في السنوات الاخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج وبمعاونة الحسابات

الالكترونية التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى وبالتالي تلاشي الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة.

- **تقديم منتجات وخدمات جديدة :**اثبتت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات المتحدة الامريكية ان المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبينها وتشجيعها الاختراعات .
- **توفير احتياجات المؤسسات الكبرى :**تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا اساسيا للمؤسسات الكبرى فهي ومن خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى سواء المحلية او الخارجية فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة. (عوادي، 2018، صفحة 5، 6)

المطلب الثاني: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين الأسباب التي أدت إلى التركيز العالمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيلاءها اهتماما كبيرا، ظهور العديد من المشكلات عند اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبير، ومن هذه المشكلان:

–صعوبة تأسيس مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة عملية التنمية بسبب قلة التراكم الرأسمالي، وهذا ينعكس على القدرة على استثمار في التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي.

–تأخر الفنون الإنتاجية في البلدان التي تعاني من التخلف، وذلك بسبب احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمعرفة الإنتاجية المتقدمة، مما يجعل الدول الأخرى تعتمد بشكل كبير على واردات التكنولوجيا والمعدات.

–ضيق السوق المحلي نتيجة لتدهور القوة الشرائية للمستهلكين، بالإضافة إلى صعوبة التنافسية التي تواجهها المؤسسات المحلية الكبيرة الأجنبية. وهذا يؤثر سلبا على قدرة المؤسسات المحلية على التوسع و النمو.

–انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي بقيادة الدول الكبرى، حيث كان المعسكر الاشتراكي يدو إلى تبني المؤسسات الإقتصادية الكبيرة، ولكن مع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرأسمالي، زاد التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز التنمية الإقتصادية. (وردة، 2024، صفحة 35)

- انهيار الوضع المالي خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء.
- التحولات الاقتصادية المالية والتي جاءت ببرنامج التحول الهيكلي مثل الخوصصة، والتي نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (زيتوني، 2015، صفحة 320)

كما توجد أيضا عوامل شخصية تزيد من دافعية الأشخاص نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه الدوافع الشخصية نجد:

1- **تحقيق الذات:** يسعى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشروعاتهم إلى ابراز طاقاتهم وقدراتهم وإلى تعريف الآخرين بها من خلال استمرار المؤسسة ونجاحها وتوسعها.

2- **الاستقلالية:** الرغبة في أن يكون الشخص مستقلا في العمل وأن يكون الشخص رئيسا وليس مرؤوسا، وأن يكون الشخص رئيسا لنفسه، وأن يتحرر من القيود واللوائح التي تفرض على سلوكه من خلال العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذا دافع كبير لدى الكثير من الأشخاص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، يتحول من شخص متلقي للأوامر والقرارات إلى شخص مصدر لها.

3- **الأرباح:** من الدوافع القوية لدى كثير الأفراد في أن يمتلكوا مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة تهدف إلى تعظيم أرباحهم، وسعي إلى تحقيق تحسين كبير في وضعهم المادي وتحقيق رغباتهم الشخصية من خلال النجاح في عملهم الخاص. (مكاحلية، 2015، الصفحات 54-55)

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تحقق الإستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي. (عوادي، 2018، الصفحات 5-6)

المطلب الثالث: مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المنافسة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز المزايا التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من الكيانات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين، بخلق توازن جغرافي في التنمية بين مختلف المناطق وتقليص التفاوت الجهوي لتوزيع الدخل والمساهمة في إعادة التوزيع السكاني.
- زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الإعتماد المطلق على الشركات العابرة والقوميات وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الإقتصادية الإقليمية القائمة.
- توفير فرص عمل وبكلفة إستثمارية منخفضة وذلك لطبيعة التقنيات المستخدمة في أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال.

- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية، والمساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة وخاصة بالمواد الأولية.
- لا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رؤوس أموال كبيرة وبالتالي فإنها تناسب الدول النامية التي تفتقر إلى التراكم الداخلي للأموال.
- عدالة التنمية من جهة أنها يمكن أن تقوم في أي منطقة بسبب عدم حاجتها إلى عمال كثرين أو رؤوس أموال ضخمة أو إطارات أعلى مستوى من التدريب.
- تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكاليف منخفضة بسبب إنخفاض الأجور في هذه المؤسسات من جهة وإعتمادها على المدخلات المحلية من جهة أخرى.
- تعتبر المكان المناسب للإبتكارات بسبب قلة العمليات أثناء العمل وبساطة الآلات والأجهزة المستعملة في هذه المؤسسات، وهو ما يمكن الأشخاص العاملين فيها من أن يتجاوزوا فترة الإحتراف إلى مرحلة الإبداع بإختراع طرق جديدة لتحسين أداء العمل.
- دعم المؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بتوفير المنتجات نصف التامة حيث تقوم المؤسسات العملاقة المعروفة سوى بتجميع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإتفاق مسبقا عن طريق التعاقد من الباطن على تصنيع أجزاء السلعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (لواج، 2013، الصفحات 70-71)
- تتميز بتوفر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة والفاعلية بدرجات أعلى بكثير مما يمكن المؤسسات الكبيرة الوصول إلى هذه الكفاءة.
- بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسؤول إداريا، ماليا وفنيا.
- الجمع بين الإدارة والملطية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.
- بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.
- ارتفاع كثافة العمل دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية. (فودوا و ختيري، 2025، صفحة 136)

من خلال التعاريف والخصائص والأهمية السابقة، يمكن استنتاج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعد ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، خصوصًا في الدول النامية، لما تمتاز به من مرونة وسرعة في التأسيس وسهولة في الإدارة فهي وحدات إقتصادية مستقلة ذات موارد محدودة، لكنها تمتلك قدرة كبيرة على التكيّف مع المتغيرات البيئية، وتلعب دورًا فاعلًا في خلق فرص العمل، تشجيع الابتكار، وسد الفجوات السوقية التي قد لا تغطيها المؤسسات الكبرى.

تتمثل قوة هذه المؤسسات في بساطة هياكلها التنظيمية، وانخفاض تكاليفها التشغيلية، واعتمادها على السوق المحلي، مما يمنحها قدرة كبيرة على فهم سلوك المستهلكين والتجاوب مع حاجاتهم. كما أنها تساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديم منتجات وخدمات متخصصة، وتسهيل التفاعل مع المؤسسات الكبرى كموردين أو موزعين، ومع التقدم التكنولوجي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية، ما يضعها في موقع تنافسي متزايد يمكن أن يقارب أداء المؤسسات الكبرى، خاصة إذا ما تم دعمها بالتدريب، والتمويل، والتوجيه المؤسسي السليم.

المبحث الرابع: العلاقة بين الرقمنة وكفاءة العمليات المالية في تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت رقمنة العمليات المالية عنصرا أساسيا لرفع كفاءة المؤسسات وتحقيق التميز التشغيلي، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل النسبة الأكبر من النشاط الإقتصادي في معظم الدول.

المطلب الأول: أهمية رقمنة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس في إقتصاد العالمٍ إلا أن غياب العمليات المالية الرقمية الحديثة قد يؤدي إلى إتساع الفجوة التمويلية مما يحد من إمكانيات هذه المؤسسات وتعيق نموها وتطورها.

تساهم الخدمات المالية الرقمية في تقليص هذه الفجوة من خلال :

- **تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المتنوعة** مما يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص أكبر للحصول على دعم مالي مناسب لإحتياجاتها؛
- **زيادة التنافسية** عبر إستخدام المنتجات الرقمية وأتمتة العمليات المالية مما يعزز من كفاءة الأداء ويقلل من الإعتماد على الموارد التقليدية؛
- **تحسين الإدارة المالية** وذلك من خلال الأدوات الرقمية حيث تؤدي الأتمتة والرقمنة إلى خفض التكاليف وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة؛
- **الإستفادة من مصادر البيانات البديلة** إلى جانب توظيف تقنيات تحليل البيانات الضخمة لتوفير رؤى دقيقة تستخدم في تقييم مخاطر الإئتمان بشكل أكثر فعالية.
- **الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة** المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بفضل رقمنة العمليات المصرفية مما يعزز من إمكانية تقييم الأداء والقدرة الائتمانية بدقة؛

- **تقليل التكاليف المالية وتحقيق فاعلية أكبر في الإدارة** نتيجة تبني أدوات رقمية تدعم إتخاذ القرار وتعزز من كفاءة العمليات؛
- **تحسين تدفق البيانات المالية** التي يمكن الإستفادة منها للحصول على تمويلا إضافيا؛
- **تعزيز الوصول إلى الدعم المالي** بفضل إستخدام التكنولوجيا التي تفتح أفاقا جديدة للتعاون مع الجهات التمويلية.

أصبح تطبيق تقنيات دقيقة وحديثة لرقمنة العمليات المالية عنصرا متزايد الأهمية، مما يؤثر على المزيد من تطوير ووجود المؤسسات. (Iwona Przychocka، 2024، الصفحات 82–84)

–تكون التقارير المالية أكثر شفافية وأفضل إدارة.

–سهولة مراقبة البيانات المالية، وأن تخزينها سيكون أكثر أمانا.

–سرعة عملية استرجاع ملفات البيانات المالية، ويسهل نشر معلومات البيانات المالية. (Susilowati، Andrean ، Hariyanti، Munir، و Wahyudi، 2023)

المطلب الثاني: مزايا و تحديات رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الرقمنة بمثابة نقلة نوعية الغرض منه تطوير الأداء وإرضاء المواطنين وتحسين الجودة والإرتقاء بالخدمة العمومية وعصرنة المرفق العام، وللرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا عديدة نذكر منها :

أولا: مزايا رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تساهم الرقمنة في منح المؤسسة فرصة لإطلاق مشاريع جديدة وغير تقليدية.
- تحسين الكفاءة التشغيلية.
- خفض التكاليف وتحسين جودة العمل.
- مرونة أكبر في تنفيذ المشاريع الفردية.
- منظور افضل لمستقبل الاعمال.
- مستوى اعلى للموظفين داخل المؤسسة. (Iwona Przychocka، 2024، صفحة 81)

ثانيا: تحديات الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشمل التحديات الرئيسية لتطبيق الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسط الحواجز الداخلية والخارجية التي تؤثر على بعضها البعض :

1-الحواجز الداخلية

- **الموارد المالية المحدودة** :قيود الميزانية غالبا ما تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تبني التقنيات الرقمية بشكل كامل خاصة عندما يتعلق الأمر بالإستثمار في الأجهزة أو البرامج أو تدريب الموظفين.
- **المهارات الرقمية المنخفضة** :إن إنخفاض مستوى الثقافة الرقمية بين الموظفين عائقا إضافيا يعيق إتقان التكنولوجيا وإستخدامها الأمثل.
- **المقاومة التنظيمية** :تؤدي المقاومة الداخلية مثل الخوف من التعطل التشغيلي وعدم اليقين بشأن نتائج تبني التقنيات الجديدة إلى إبطاء عملية التحول. وتكون هذه الحالة أكثر تعقيدا عندما يكون لدى المنظمة هيكل تقليدي يفتقر إلى المرونة اللازمة للتغيير المبتكر.

2-الحواجز الخارجية

- **البنية التحتية الرقمية غير الكافية** :هناك العديد من البلدان النامية، تعيق محدودية الوصول إلى الأنترنت عالي السرعة والتكلفة العالية للتقنيات الرقمية جهود تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **سياسات الدعم غير المتسقة** :مثل نقص الحوافز الضريبية والتدريب المدعوم، يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع النظام البيئي الرقمي.
- **الفجوة الرقمية بين المناطق المتقدمة والنامية** :يرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإختلافات في معدلات تبني التكنولوجيا وقدرة البنية التحتية . (Lifa Farida Panduwinata, 2025, pp. 80-82).

المطلب الثالث: إسراتيجيات رقمنة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تعزيز رقمنة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تُعد خطوة استراتيجية لتحسين الكفاءة، والشفافية، وتقليل التكاليف، وتعزيز القدرة التنافسية وتتمثل في:

أولا: تعزيز الوعي بالرقمنة المالية

رفع مستوى وعي المديرين والعاملين في الشؤون المالية بأهمية الرقمنة يتطلب عدة خطوات منها:

1- إجراء تدريبات في الرقمنة المالية: يمكن تنظيم برامج تدريبية لمديري المؤسسات والعاملين في الشؤون المالية بهدف تحسين وعيهم الرقمي ومستوى مهاراتهم.

تشمل محتويات التدريب: المبادئ الأساسية للرقمنة، تطبيقات التكنولوجيا الرقمية المالية، وممارسات إدارة الرقمنة.

من خلال هذه التدريبات، يمكن للمشاركين فهم مزايا التكنولوجيا الرقمية وكيفية تطبيقها الأداء المالي للمؤسسة.

2- ترسيخ التفكير الرقمي المالي:

ينبغي أن يمتلك المديرون والموظفين فكرا رقميا ماليا يمكنهم من توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين الأداء المالي، يشمل هذا الفكر تقديم قيمة البيانات، إستخدام تكنولوجيا المعلومات، فهم الإقتصاد الشبكي، وإستيعاب إدارة الرقمنة المالية.

3- نشر ثقافة الرقمنة المالية:

يساهم الترويج لثقافة الرقمنة المالية في مساعدة الموظفين على قبول التكنولوجيا وفهم أهميتها يتضمن نشر الوعي بالتقنيات، دعم ممارسات الإدارة الرقمية، والتركيز على أمن البيانات.

ثانيا: تحسين العمليات المالية

يمكن إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:

1 -**إعداد إستراتيجية الرقمنة المالية:**

ينبغي للمؤسسات وضع إستراتيجية متكاملة للرقمنة، تأخذ بعين الإعتبار إتجاهات التكنولوجيا، وإحتياجات الأعمال، والميزانية، مع تحديد أهداف ومراحل وخطط تنفيذ واضحة.

2-إنشاء منصة رقمية مالية:

تعد المنصة الرقمية المالية البنية التحتية الأساسية لرقمنة العمليات المالية، ينبغي أن تشمل نظاما ماليا، نظام محاسبة، ونظاما لإدارة الأموال، مع مراعاة سهولة الإستخدام، الأمان، وقابلية التوسع.

3-تحسين تكنولوجيا الرقمنة المالية:

تساعد التكنولوجيا الرقمية في أتمتة وتوحيد العمليات، مما يرفع الكفاءة والدقة، تبدأ عملية التحسين بتقييم شامل للأنظمة الحالية وتحديد نقاط الضعف، تليها الترقية إلى أنظمة محاسبية سحابية مرنة مثل Zoho Books أو QuickBooks Online ، مما يتيح الوصول الفوري إلى البيانات وتحسين التكامل مع الأنظمة الأخرى كالمخزون والمبيعات والموارد البشرية. كما تُعد أتمتة العمليات المالية اليومية—مثل إعداد الفواتير، المطابقة البنكية، والتذكير بالمدفوعات—عنصرًا أساسيًا في تقليل الأخطاء وتسريع دورة المعاملات.

4-جذب المواهب المتخصصة:

تحتاج المؤسسات إلى توظيف أشخاص مؤهلة في الرقمنة المالية لتجاوز التحديات التقنية وتعزيز الإبتكار وتحسين الأداء المالي.

5-إعطاء الأولوية لأمن البيانات:

يجب على المؤسسات تطوير نظام قوي لإدارة أمن البيانات، يتضمن نسخا إحتياطيا منتظما، تقنيات التشفير، وآليات ضبط وصول المستخدمين.

ثالثا: تعزيز أمن البيانات

لحماية بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء عملية رقمنة العمليات المالية يجب الإعتماد على عدة تدابير تشمل:

1-تطوير أنظمة صارمة لإدارة أمن البيانات:

ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع أنظمة متكاملة تشمل قواعد تصنيف البيانات، صلاحيات الوصول، النسخ الإحتياطي، وإسترجاع البيانات، كما ينبغي تحديد الإجراءات التنظيمية ومسارات الموافقة لضمان إمتثال جميع الموظفين لهذه الأنظمة.

2-تعزيز حماية البيانات الحساسة:

يجب إستخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات الحساسة، وإختيار مزودي خدمات تخزين الموثوقين، مع إجراء نسخ إحتياطي دوري للبيانات لتفادي الفقد أو التلف.

3-تعزيز أمان الشبكات والأنظمة:

ينبغي إستخدام جدران حماية أنظمة كشف التسلل، وأنظمة الوقاية لمنع الوصول غير المصرح به، كما يجب تحديد الأنظمة والبرمجيات بإنتظام لتفادي إستغلال الثغرات.

4-التحكم الصارم في وصول الموظفين إلى البيانات:

يجب حصر الوصول إلى البيانات الحساسة على الأشخاص ال، ووضع آلية لإلغاء الصلاحيات عند مغادرة الموظفين أو تغيير مناصبهم.

5-تعزيز وعي الموظفين بأمن البيانات:

يوثى بتثقيف الموظفين من خلال برامج تدريبية لرفع وعيهم حول أهمية حماية البيانات ومسؤولياتهم الفردية، كما يفضل وضع نظام مكافآت وعقوبات لتحفيز الإلتزام.

6-وضع خطط إستجابة للطوارئ:

ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعداد خطط طوارئ للإستجابة السريعة عند وقوع حوادث أمنية، تشمل جداول زمنية واضحة وإجراءات معالجة وتحديد المسؤولين.

رابعا: تطوير كفاءة العمليات المالية الرقمية

1-تأهيل القيادات في الرقمنة:

يُعد عنصرًا محوريًا في نجاح أي تحول رقمي داخل المؤسسات، خاصةً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب القيادة دورًا مباشرًا في توجيه وتبني التكنولوجيا وتأهيل القيادات لا يعني فقط تعليمهم استخدام الأدوات الرقمية، بل تطوير فكرهم الاستراتيجي والثقافي نحو التحول الرقمي.

2-توظيف المواهب الرقمية:

يساهم توظيف أشخاص ذات مهارات رقمية متقدمة في علوم الحاسوب، تكنولوجيا المعلومات، أو مجالات ذات صلة، في رفع مستوى الرقمنة حيث هؤلاء الأشخاص غالبا ما يمتلكون خبرة واسعة في تطوير البرمجيات وإدارة المشاريع.

3-**التدريب والتعليم المستمر:**

يمكن رفع المستوى الرقمي للموظفين عبر ورش العمل، الدورات عبر الأنترنت، والندوات، مما يساعدهم على مواكبة أحدث التوجهات والتقنيات الرقمية.

4-**تشكيل فريق رقمي متخصص:**

يمكن إنشاء فريق رقمي داخل المؤسسة يضم محترفين يقودون عملية التحول الرقمي، ويتمتعون بالقدرة على التعاون مع الإدارات الأخرى لضمان تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة. (He & Wang, 2023, pp. 130-133)

خامسا: استخدام تقنية البلوك تشين في المعاملات المالية

توجد العديد من الأدوات والأساليب المميزة في النطاق الواسع لتقنية بلوك تشين للخدمات المالية وهيكلها، الأدوات و الاستراتيجيات المختلفة في تطبيقات بلوك تشين للخدمات المالية التي أثبتت فعاليتها مع مرور الوقت، هذه الأساليب والأدوات(Geth, Parity,Drizzle, Gorli, Infure,Tlierion…) ذكية وعملية للغاية للتعامل مع المشكلات المالية في الوقت الفعلي، حيث تتضمن هذه الأدوات الذكية والمتقدمة مستقبل ممارسات بلوكتشين نحو تعزيز الخدمات المالية حيث يعمل على :

-ضمان تسجيل المعاملات بدقة، حيث يكون غير قابل للتغيير عمليا وآمن بسبب وجود نسخ متعددة.

-تعزيز الثقة بين الشركاء التجاريين وتسمح بإجراء معاملات آمنة مباشرة.

-إنشاء و إستخدام عقود ذكية، حتمية برامج مقاومة للتلاعب تعمل على أتمتة منطق الأعمال.

-توفر تقنيات رائدة في السوق لخصوصية البيانات الدقيقة.

-إصدار الأوراق المالية الرقمية بشكل أسرع وأكثر كفاءة. (Javaid, Haleem, partap singh, & Khan, 2024, p. 3)

خلاصة الفصل:

بناء على ما سبق يمكن القول أن الرقمنة لم تعد خيارًا بل ضرورة ملحة في ظل التحول الرقمي الشامل الذي يشهده العالم، فهي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق الكفاءة المؤسسية والمالية، حيث يجب أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم مواكبة لجميع التغيرات الحاصلة، غير أن نجاح هذه العملية يظل مرهونًا بتوفر البنية التحتية القوية، والموارد البشرية المؤهلة، ونظم حماية متقدمة، وتخطيط استراتيجي محكم يراعي مختلف المتغيرات والمتطلبات المعاصرة.

الفصل الثاني: تشخيص واقع الرقمنة وأثرها على الكفاءة المالية في المؤسسة محل الدراسة

تمهيد:

بعد ما تطرقت في الجانب النظري للنصوص التي تناولت متغيرات الدراسة سوف أقوم في هذا الفصل بقياسها كدراسة تطبيقية.

ولوجود علاقة كبيرة بين الجانب الإقتصادي و محيطه بالجانب المعرفي الذي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق الرقمنة وإعطائها دورا كبير في تحسين الكفاءة المالية داخل هذه المؤسسات.

وقد تناولت في هذا الفصل أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تعريف المؤسسة–مسبكة القرارم قوقة ميلة– تناولت فيه التعريف بالمسبكة، والهيكل التنظيمي للمسبكة، البرامج والأجهزة الرقمية للمسبكة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وتناولت فيه المقابلة، نتائج المقابلة، و النتائج العامة.

المبحث الثالث: دراسة و تحليل بيانات الإستبيان وعرض النتائج، تناولت فيه منهج ومجتمع الدراسة، أساليب المعالجة الإحصائية، التحليل الإحصائي للإستبيان.

المبحث الرابع: إختبار الفرضيات، وتناولت فيه إختبار الفرضية الفرعية الرئيسية، وإختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية، والثالثة والرابعة.

المبحث الأول :تعريف المؤسسة–مسبكة القرارم ڤوڤة ميلة–

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المكان الأمثل الذي يتم فيه تطبيق الرقمنة وفي هذا المبحث سوف أتطرق إلى مسبكة القرارم قوقة ولاية ميلة و تناولت هيكلها التنظيمي وأهم الأجهزة و البرامج الرقمية الموجودة فيها.

المطلب الأول: التعريف بمسبكة القرارم

هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وانتاجي، يتمثل نشاطها في سركلة بقايا الفولاذ وإعادة

تصنيعها، كانت المبادرة الأولى لإنشاء مؤسسة" مسبكة القرارم ڤوڤة" سنة2003 لكن بداية العمل والإنتاج الفعلي للمؤسسة كان سنة2009 وخلال الفترة (2003إلى 2009) قام صاحب المشروع بدراسة مشروعه مع المختصين وكذا تجميع إدخار رأس المال الكافي لإنطلاق المشروع .

تم تأسيس فرع جديد بحي جامع الخضر شلغوم العيد–ميلة– سنة2025.

بإسم تجاري" HYDRO FONTE solide".

الواقع الجغرافي للمسبكة

تقع هذه المؤسسة بالقرارم ڤوڤة والتي تقع شمال ولاية ميلة والتي تبعد عنها حوالي 10كلم وهي موجودة على الطريق الوطني رقم27 الرابط بين قسنطينة وجيجل، يحدها من الشرق بلدية بني حميدان التابعة لولاية قسنطينة، ومن الجنوب الشرقي بلدية مسعود بوجريو والتابعة لولاية قسنطينة ،ومن الغرب والجنوب بلدية الشيقارة وبلدية سيدي مروان، ومن الشمال بلدية بني وليان التابعة لولاية سكيكدة بلدية غبالة التابعة لولاية جيجل بلدية حمالة التابعة لولاية ميلة ومن الجنوب بلدية ميلة، وتتمثل مساحة المسبكة حوالي1300متر مربع و المبنية منها 980 متر مربع.

ثالثا: منتجات المسبكة

تقوم مسبكة القرارم قوقة بإنتاج بعض المنتجات ومنها:

الشكل رقم(01): يوضح منتجات المسبكة

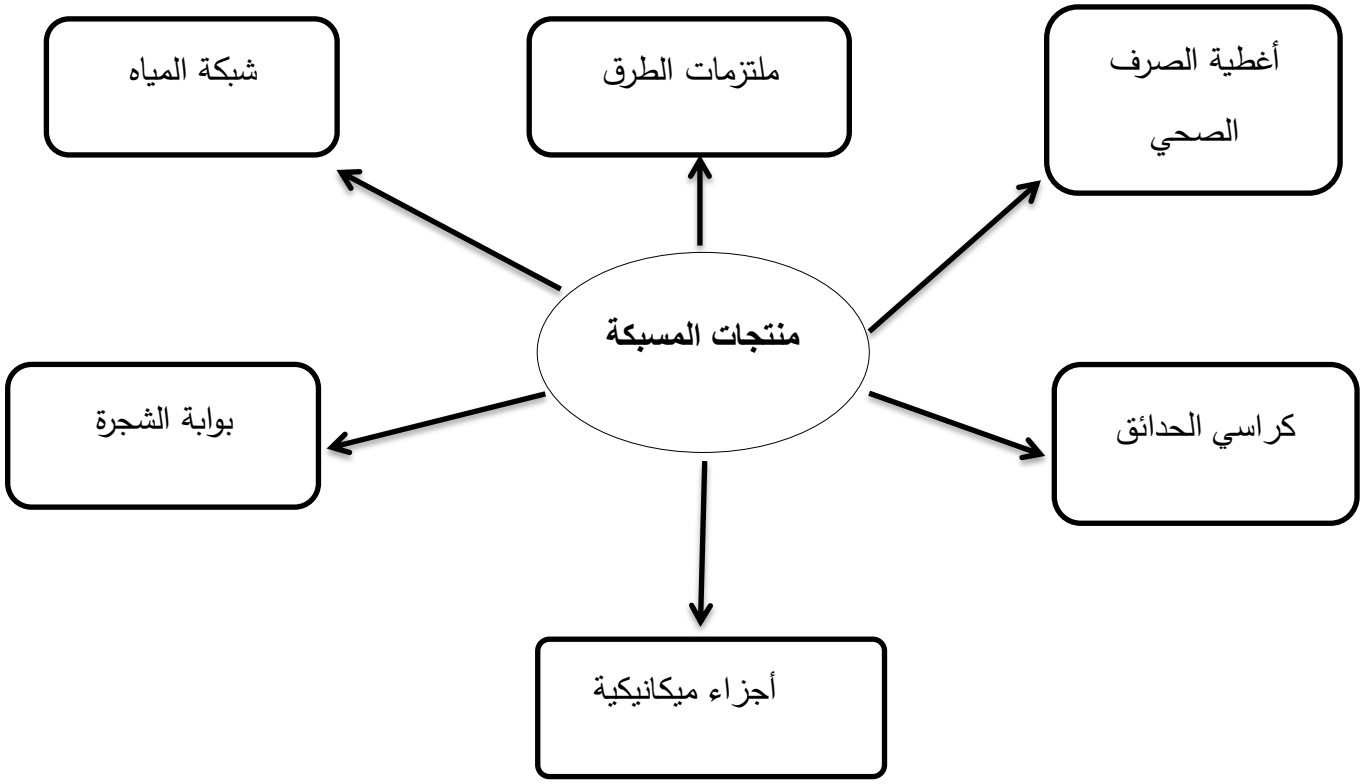

المصدر: مقر المؤسسة

- ✓ **أغطية الصرف الصحي:** هي أغطية دائرية أو مربعة تستخدم لإغلاق فتحات الصرف الصحي، تصنع من الحديد.
- ✓ **مستلزمات الطرق:** وتشمل ما يركب على الطرق لتحسين الأمان والتنظيم.
- ✓ شبكة المياه: تشمل الأنابيب
- ✓ **كراسي الحدائق:** هي مقاعد تقوم المسبكة بصناعتها توضع في الأماكن وحدائق الجلوس.
- ✓ **أجزاء ميكانيكية:** هي مكونات أساسية تستخدم في تصميم وتصنيع الآلات والمعدات، تستخدم في المصانع، المركبات، المعدات.
- ✓ **بوابة الشجرة:** هي غطاء معدني أو حماية دائرية توضع حول جذع الشجرة في الأرصفة أو الحدائق.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمسبكة

الهيكل التنظيمي للمسبكة يمثل التوزيع الإداري للمسبكة ويظهر تسلسل المسؤوليات والعلاقات بين الإدارة و الأقسام المختلفة:

الشكل رقم(02): يوضح الهيكل التنظيمي داخل المسبكة

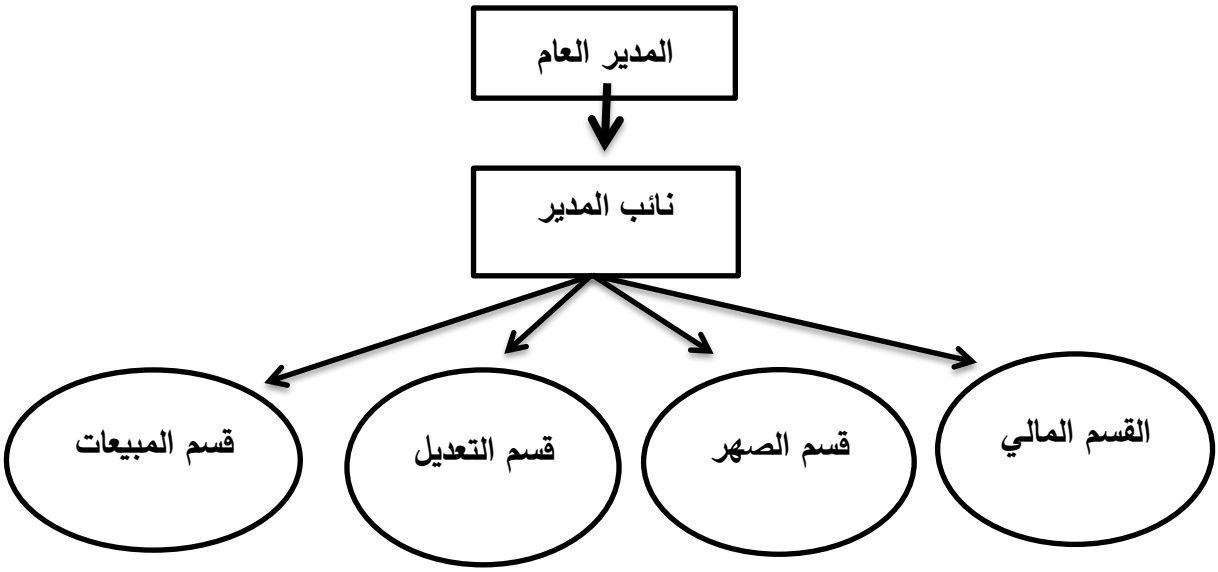

- **قمة الهرم الإداري:** في أعلى الهرم نجد المدير العام، وهو المسؤول الأعلى عن إدارة وتوجيه أعمال المؤسسة.
- **المستوى الإداري التالي:** تحت إشراف المدير العام، يوجد **نائب المدير**، الذي يساعد في الإشراف على الأقسام التشغيلية و الإدارية.
- **الأقسام الرئيسية:** حيث توجد أربعة أقسام:

أ- **القسم المالي:** يتولى القسم المالي إدارة الشؤون المالية و المحاسبية للمسبكة ، ويشرف عنه المحاسب ويكون المسؤول عن إعداد الحسابات ومراقبة التكاليف.

ب-**قسم الصهر:** هذا القسم مسؤول عن عمليات صهر المواد، ويعتبر من الأقسام الفنية المهمة، يشرف عليه المشرف.

ت-**قسم التعديل:** يختص هذا القسم بإجراء التعديلات على المنتجات نصف المصنعة قبل الوصول إلى الشكل النهائي لها، وتصحيح

الأخطاء والعيوب الناتجة عن مراجل سابقة في الإنتاج، يشرف عليه رئيس قسم التعديل.

ث-**قسم المبيعات:** يعتبر من الأقسام الحيوية في المسبكة، فهو المسؤول المباشر عن تحقيق الإيرادات من خلال بيع المنتجات التي تقدمها المسبكة المشرف عليه نائب المدير.

المطلب الثالث: البرامج والأجهزة الرقمية في المسبكة

تعتمد المسبكة على برامج وأجهزة رقمية تسهل تتمثل في:

1- **برنامج عمل الفواتير ووصل التسليم:** هو نظام أو تطبيق يستخدم من قبل المؤسسات لإصدار وتتبع فواتير البيع والشراء ووصل التسليم بطريقة رقمية منظمة.

الصور: برنامج عمل الفواتير

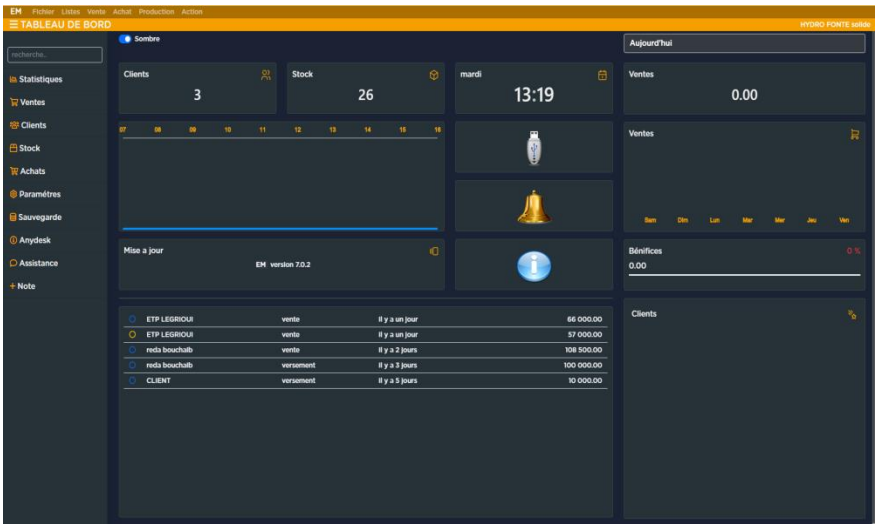

المصدر: مقر المؤسسة

-تعتمد المسبكة على هذا البرنامج لإصدار فواتير البيع والشراء، وهذا ما يسهل عليها العمل.

2- **برنامج المراقبة:** هو تطبيق أو نظام الذي يستخدم لعرض تسجيل وإدارة الفيديو القادم من الكاميرات وذلك عبر الهاتف أو الحاسوب، وتكمن أهميته في مشاهدة البث مباشر، تخزين الفيديو، مراجعة التسجيلات حسب الوقت والتاريخ، إرسال إشعارات عند الحركة أو التسلل، مشاهدة الكاميرات عن بعد عبر الأنترنت.

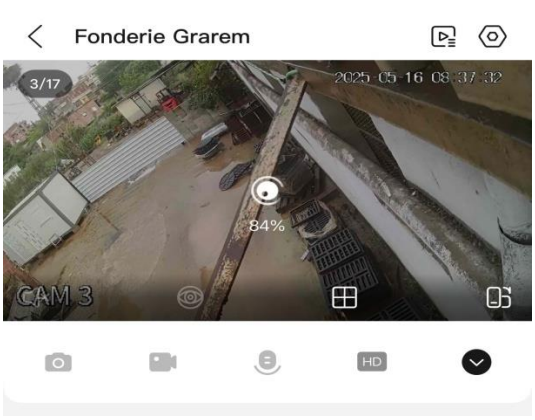

الصورة رقم(03): برنامج المراقبة

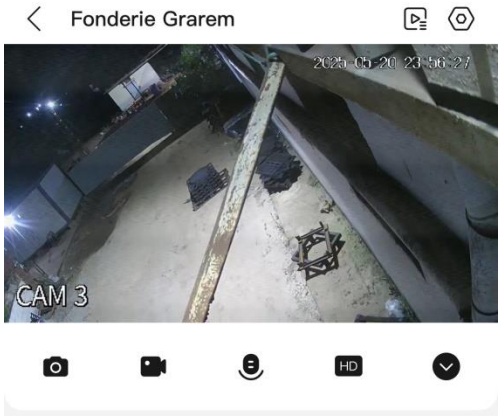

الصورة رقم(04): برنامج المراقبة

3- **كاميرات المراقبة:** هي أجهزة تستخدم لتصوير ومراقبة الأماكن المختلفة بهدف تعزيز الأمن، والحماية، تستخدم في المؤسسات، المحلات التجارية، المنازل، وفي أماكن مختلفة.

الصورة رقم(05): كاميرات المراقبة

المصدر: مقر المؤسسة

-تقوم المسبكة بإستعمال كاميرات المراقبة من أجل معرفة ما يحدث داخلها، و ذلك من أجل تعزيز الأمن داخلها.

4- **جهاز البصمة:** هو جهاز إلكتروني يستخدم للتعرف على الأشخاص وتوثيق هويتهم عن طريق بصمة الإصبع، يستخدم غالبا في تسجيل الحضور والإنصراف، تحكم في الدخول إلى الأجهزة أو الأنظمة.

الصورة رقم(06): جهاز البصمة

-تعتمد المسبكة على جهاز البصمة من أجل توثيق حضور الموظفين و تسجيل وقت الدخول و الخروج وهذا ما ساعد المسبكة على التنظيم العمل داخلها.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

تم خلال هذا المبحث إنجاز دراسة ميدانية حاولت من خلال دراسة مسبكة القرارم ڤوڤة بمقابلة مع مسؤول المسبكة، الذي من خلال نتائجها تم إختبار فرضيات الدراسة وبالتالي الحكم على صحتها وعدمها وبهذا قمت بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول: المقابلة

أجريت المقابلة مع مسؤول "**كريم بوشعيب**" مسبكة القرارم ڤوڤة –ميلة–أخذت معه موعد لإجراء مقابلة مفتوحة مغلقة وكان ذلك يوم 13ماي 2025 على الساعة العاشرة ونصف صباحا في مقر المؤسسة، هدفي من هذه المقابلة هو جمع معلومات حول أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم ڤوڤة –ميلة–و لذلك قمت بطرح عليه مجموعة من الأسئلة (14) التي تتناسب مع وظيفته.

س1: هل يمكن أن تقدم لنا لمحة عامة عن طبيعة عمل المؤسسة وعدد الموظفين ونوع منتجاتها؟

ج1 : عبارة عن مؤسسة صناعية، عدد عمالها حوالي 25 موظف، و نوع منتجاتها عبارة عن صناعة شبكة المياه، أغطية الصرف الصحي وكل ما يخص ملتزمات الطرق، كراسي الحدائق، الأجزاء الميكانيكية.

-**التعليق1** : من خلال إجابة المسؤول المؤسسة ذات طابع صناعي عدد موظفين لديها حوالي 25 موظف ونوع منتجاتها متمثل في سركلة بقايا الفولاذ و إعادة تصنيعها.

س2: متى بدأتم بتطبيق الرقمنة داخل المؤسسة، وما الدافع وراء ذلك القرار؟

ج2 :بدأت تطبيق الرقمنة سنة2018، و الدافع وراء هذا القرار هو تسهيل العمل، و تقليل الضغط داخل المؤسسة.

التعليق2: من خلال إجابة المسؤول أن تطبيق الرقمنة كان سنة 2018 و هدف المسؤول كان التخفيف من ضغط العمل، وتسهيل العمل داخل المؤسسة.

س3 : ماهي الأنظمة الرقمية أو البرمجيات التي تم إعتمادها في تسيير المؤسسة؟

ج3 :البرامج المعتمدة هي برامج إعداد الفواتير، مذكرات التسليم، أوامر الشراء، إدارة المخزون، جهاز البصمة، برنامج ومتابعة الشيكات.

التعليق :جواب المسؤول يبين أن المؤسسة تعتمد على برامج متنوعة وهذا يظهر أن الرقمنة لنم تقتصر على جانب واحد بل شملت عدة جوانب وهذا ما يساعد المؤسسة على التسيير الجيد داخلها.

س4 :هل هناك قسم أو فريق مختص بالرقمنة أو تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة؟

ج4 :لا يوجد قسم أو فريق مختص بالرقمنة أو تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة.

التعليق :من خلال إجابة المسؤول يستحسن أن يكون هناك قسم أو فريق مختص بالرقمنة أو تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة، فغياب فريق أو مسؤول قد يشكل هذا نقطة ضعف على المدى الطويل.

س5 :ماهي أهم المتطلبات التي واجهتها عند الشروع في رقمنة المؤسسة؟

ج5 :أهم المتطلبات هي الحواسيب، شبكة الأنترنت.

التعليق :إجابة المسؤول كانت أن أهم المتطلبات التي واجهتها عند الشروع في رقمنة المؤسسة الحواسيب، شبكة الأنترنت.

س6 : ما رأيكم في الدعم المؤسساتي أو الحكومي فيما يخص الرقمنة في الجزائر؟

ج6 :شيء جيد.

التعليق :من خلال المسؤول فإن الدعم المؤسساتي أو الحكومي يساعد على تطوير الرقمنة بشكل أكبر.

س7 :هل لاحظت تحسنا في الكفاءة المالية للمؤسسة بعد تطبيق الرقمنة؟ وكيف تم قياس ذلك؟

ج7 :نعم هناك تحسن في الكفاءة المالية للمؤسسة بعد تطبيق الرقمنة، يتم قياس ذلك بحساب المخزون، والمبيعات، والفوائد، وهذا ما يدل أن الرقمنة أثبتت فائدتها من الناحية المالية، ليس فقط من حيث التنظيم.

التعليق :إجابة المسؤول تبين لنا أن الرقمنة ساهمت في تحسين الكفاءة المالية للمؤسسة و يتم قياس ذلك من خلال حساب المبيعات و الفوائد.

س8 :هل ساعدت الرقمنة في تقليل الأخطاء وتسريع عمليات الرقمنة والمحاسبية؟

ج8 :نعم ساعدت الرقمنة في تقليل الأخطاء وتسريع عمليات الرقمنة والمحاسبة بشكل أكبر.

التعليق :يرى المسؤول بأن الرقمنة ساعدت بشكل كبير في تقليل الأخطاء وتسريع الرقمنة و المحاسبة ويعد هذا الشيء الأثر الإيجابي المباشر للرقمنة.

س9 :هل واجهت تحديات تقنية أو بشرية؟ وكيف تم التعامل معها؟

ج9 :نعم واجهت تحديات تقنية و بشرية و تمثلت التقنية في الخوف من فقدان السيطرة على البيانات، و البشرية في نقص خبرة الموظفين في المجال الرقمنة.

وتم التعامل مع التحديات التقنية بالإعتماد على إستراتيجية واضحة لإدارة البيانات، والتحديات البشرية بالقيام بدورات لعمال المؤسسة في مجال الرقمنة.

التعليق : من خلال إجابة المسؤول أقول أن المسبكة واجهات تحديات تقنية وبشرية وتم السيطرة عنها.

س10 :ما أثر الرقمنة على العلاقة مع الزبائن والموردين من الناحية المالية؟

ج10 : من ناحية العلاقة مع الزبائن تتمثل في خفض تكاليف التسويق والمبيعات، زيادة الإيرادات.

من ناحية العلاقة مع الموردين خفض تكاليف العمليات.

التعليق : إجابة المسؤول بينت لنا بأن الرقمنة ساهمت بشكل إيجابي في العلاقة بين الزبائن المسبكة و الموردين.

س11 :ما أبرز التغيرات الإيجابية التي لاحظتموها بعد الرقمنة؟

ج11 :التغيرات الإيجابية التي تم ملاحظتها بعد الرقمنة هي التغيير في سيرورة العمل، سهولة العمل وتنظيمه، عدم وجود الأخطاء المالية.

التعليق : من خلال إجابة المسؤول تبين أن إعتماد الرقمنة في المسبكة، تم رصد مجموعة من التغييرات الإيجابية التي أثرت بشكل مباشر على كفاءة العمليات المالية.

س12 :هل لديك نية لتوسيع نطاق الرقمنة ليشمل مجالات أخرى داخل المؤسسة؟

ج12 :نعم هناك لتوسيع الرقمنة.

التعليق : حسب إجابة المسؤول يتضح أن الرقمنة عملية مهمة في المسبكة.

س13 :ما نصيحتك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبدأ بعد في الرقمنة؟

ج13 :النصيحة هي أن تعتمد على الرقمنة في أسرع وقت ممكن.

التعليق :يرى المسؤول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها أن تعتمد على الرقمنة و هي نصيحة في محلها، لكن نجاح الرقمنة يتطلب تنفيذًا مدروسًا وليس مجرد تسريع في التطبيق.

س14 :ماهي رؤيتك المستقبلية لرقمنة المؤسسة خلال السنوات القادمة؟

ج14 :الرؤية المستقبلية أن نعتمد على الرقمنة في المؤسسة بنسبة 90%.

التعليق :من خلال إجابة المسؤول بأن تعتمد المؤسسة على الرقمنة بنسبة 90%، ومن خلال ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية بعد الرقمنة الجزئية، يبدو أن الوصول إلى هذه النسبة ممكن وذو جدوى عالية، بشرط الاستمرار في التطوير والتدريب.

المطلب الثاني: نتائج المقابلة

من خلال تحليل الإجابات المتعلقة بالمقابلة، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

1. المسبكة مؤسسة ذات طابع صناعي، و عدد موظفيها متوسط.
2. دافع عملي ووظيفي أكثر من كونه استراتيجيا مما يدل على أن القرار اتخذ إستجابة لمشكلات ميدانية.
3. تشير النتائج على أن الرقمنة تشمل عدة أقسام مالية، موارد بشرية، مشتريات وهذا ما يدل على وعي بضرورة تكامل الأنظمة وتحيقي تدفق المعلومات.
4. هناك نقطة ضعف بارزة للإعتماد على الرقمنة دون هيكل دعم تقني يمكن أن يعيق التوسع المستقبلي ويزيد من الأعطال أو سوء الإستخدام.
5. غياب التدريب أو الدعم النفسي أو الأمن السيبراني، يدل على أن الرقمنة كانت بنية تحتية أكثر من كونها إستراتيجية رقمية متكاملة.
6. الإجابة كانت سطحية نوعا ما كان من
7. المؤسسة قاست الأثر بمؤشرات مالية عميقة، وهذا ما يدعم أن الرقمنة حسنت الكفاءة المالية، والربحية، وهذه تعتبر نقطة قوية.
8. الرقمنة تؤدي إلى نتائج مباشرة في تقليص الأخطاء البشرية وتسريع الإجراءات وهو ما يحسن الكفاءة التشغيلية والمالية.
9. وجود وعي بالمخاطر الرقمية وبتحديات التغير الثقافي داخل المؤسسة، والإعتماد على تكوين الموظفين هو حل ذكي وواقعي.
10. الرقمنة حسنت العلاقات الخارجية من خلال تحسين التواصل والكفاءة وهذا ينعكس إيجابيا على الربحية.
11. التغيرات الإيجابية تشمل الكفاءة التنظيمية والمالية وتحول في ثقافة العمل اليومي.
12. وجود رضا داخل المؤسسة عن نتائج الرقمنة والرغبة في تطوير النظام المالي.
13. إجابة المسؤول تأكد على إنعكاس قناعة قوية بأهمية التحول الرقمي.

المطلب الثالث: النتائج العامة

1- المسبكة ذات طابع صناعي و عدد عمالها ما يمنحها مرونة في التكيف مع التحولات الرقمية.

2- تمكنت المسبكة من إدخال الرقمنة بشكل تدريجي هذا ما يساعدها في العمل.

3- تحسين في الكفاءة المالية والإدارية للمسبكة.

4- قامت المسبكة بالتعامل بفعالية مع تحديات التغير الرقمي.

5- الرقمنة مست مختلف الوحدات الأساسية في المؤسسة، لا سيما أقسام المالية، الموارد البشرية، والمشتريات، وهو ما يدل على وجود وعي بأهمية التكامل بين الأنظمة وتدفق المعلومات بين المصالح المختلفة.

6- غياب برامج تدريب ممنهجة، ودعم نفسي وأمن سيبراني، مما يدل على أن الرقمنة اقتصرت على توفير بنية تحتية دون صياغة استراتيجية رقمية متكاملة تأخذ في الحسبان البعد البشري والتقني معًا.

7- تحسّن العلاقات الخارجية مع الزبائن والموردين كنتيجة مباشرة للرقمنة، وذلك من خلال تحسين قنوات الاتصال ورفع الكفاءة، مما انعكس إيجابًا على الأداء العام للمؤسسة وربحيتها.

8- جود قناعة مؤسسية متزايدة بأهمية التحول الرقمي، ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا على نضج تدريجي في فهم المؤسسة لمتطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

المبحث الثالث: دراسة و تحليل بيانات الإستبيان وعرض النتائج

تم من خلال هذا البحث إنجاز دراسة ميدانية حاولت مت خلالها دراسة مسبكة القرارم قوقة بإستبيان موزع على عينة من الموظفين وقمت بمعالجتها بإستخدام برنامج SPSSالذي من خلال نتائجه تم إختبار فرضيات الدراسة و بالتالي الحكم على صحتها من عدمها وبهذا قمت بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب .

المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة

وفي هذا المطلب أقوم بوصف المنهجية التي إستخدمتها في الدراسة بالإضافة لكل من مجتمع وعينة الدراسة.

أولا- المنهج المستخدم في الدراسة:

حتى أقوم بمعالجة موضوع الذي يتطرق إليه بحثي والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا إختيار الفرضيات التي تبنيناها، إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا التحليلي وهذا لملاءمته لموضوع الدراسة، ونعني به مجموع الإجراءات البحثية التي تتكامل فيما بينها لوصف الظاهرة المدروسة إعتمادا على جمع البيانات والحقائق والقيام بتصنيفها وكذا تحليلها بدقة، بمعنى أخر أن المنهج الوصفي التحليلي

يتعدى فكرة أنه مجرد جمع للبيانات الوصفية حول الظاهرة للمدروسة إلى القيام بعملية ربط لهذه البيانات وإيجاد العلاقة بينهم وإستخلاص النتائج منها.

ثانيا- مجتمع الدراسة:

هذه الدراسة قامت بإستهداف موظفي المسبكة، وبالنسبة لعينة الدراسة فقد إعتمدت على أسلوب العينة العشوائية البسيطة الذين وزع عليهم هذا الإستبيان كان عددهم 25موظف.

وقد تم توزيع هذا الإستبيان على مفردات الدراسة على موظفي المسبكة، فمن بين 25 إستمارة تم إسترجاع 20 من25موظف.

ثالثا- تحليل أداة الإستبيان:

في هذا البحث تم إختيار كذلك أداة الإستبيان كأداة لدراسة ويعرف الإستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، ويقوم المبحوث بالإجابة على هاته الأسئلة وفق ما يحدده الباحث وحسب أغراض البحث.

وقد تم تقسيم هذا الإستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: البيانات الشخصية وتتضمن كل من الجنس والسن والمستوى التعليمي والخبرة.

المحور الثاني: الرقمنة في المؤسسة وتتضمن كل من: البنية الرقمية التحتية(04عبارات)، الأنظمة المالية الرقمية(06عبارات)، تأهيل الموارد البشرية(04عبارات)، أمن المعلومات(03عبارات).

المحور الثالث: كفاءة العمليات المالية في المؤسسة وتتضمن11عبارة.

1- وقد صمم هذا الإستبيان وفق سلم ليكرت الخماسي، حيث يقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل الخيارات التالية: "غير موافق بشدة" ، "غير موافق" ، "محايد" ،"موافق" ، "موافق بشدة"، وقد تم إعطاء كل خيار من الخيارات درجات لتتم معالجتها على النحو التالي:

2- درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقياس ليكارت

3-مجالات الإتجاه حسب مقياس ليكارت:

لتحديد مجالات القياس لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الإستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت(5-1=4)، ثم تقسيمه إلى درجات المقياس الحصول على أطول الخلية الصحيحة أي (4/5=0.8)، وبعدها تضاعف هذه القيمة إلى الحد الأدنى في المقياس و التي هي (1) وذلك من أجل تحديد الحد الأعلى للفئة(0.8+1=1.8)، فنحصل على المجال[1-1.8] وهكذا كل المجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على إتجاه إجابات الأفراد على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كمايلي:

الجدول رقم(04): سلم إجابات حسب مقياس ليكارت

الإجابة	الزمن	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	1	[1-1.8[	منخفضة جدا
غير موافق	2	[1.8-2.6[	منخفضة
محايد	3	[2.6-3.4]	متوسطة
موافق	4	[3.4-4.2]	مرتفعة
موافق بشدة	5	[4.2-5]	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقياس ليكارت

بعد أن تم إستكمال الشكل الأولي من الإستمارة تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين من أجل تصحيحها وتم بناء الإستبيان بعد القيام بالتعديلات التي إقترحها المحكمون على العبارات و صياغتها حيث قاموا بإعطاء بعض الملاحظات و آرائهم حول عبارات الإستبيان وهل هي مناسبة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): يوضح قائمة الاساتذة المحكمين للاستبيان

الأستاذ	الجامعة	الملاحظات
د. مجدوب علاء الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل الصيغ الشكلية
د. سراج وهيبة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل الصيغ الشكلية وإضافة بعض العبارات
د. بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل صياغة بعض العبارات

د. عبيدي سناء	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل صياغة بعض العبارات
د. بن الطيب علي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل الصيغ الشكلية
د. ضافري ريمة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل الصيغ الشكلية
د. قبايلي أمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	إضافة بعض العبارات
د. بودرجة رمزي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل الصيغ الشكلية
د. عزي فريال منال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تعديل صياغة بعض العبارات

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

دراسة وتحليل البيانات وعرض النتائج

من خلال هذا يتم وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة، وكذلك التعرف على الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة، وعرض نتائج الدراسة وتحليلها و تفسيرها للإجابة على تساؤلات الدراسة، وصولا إلى إختبار فرضيات الدراسة.

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى تحليل البيانات وعرض النتائج التي مثلت إستجابات أفراد الدراسة على أسئلة الأداة، وفيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة الميدانية:

أولا- تحليل البيانات الشخصية:

فيما يلي سوف نتطرق إلى تحليل البيانات وعرض النتائج التي مثلت إستجابة لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية:

1-الجنس:

الجدول رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
أنثى	**3**	**15**

ذكر	17	85
المجموع	20	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss(أنظر الملحق رقم2)

الشكل رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

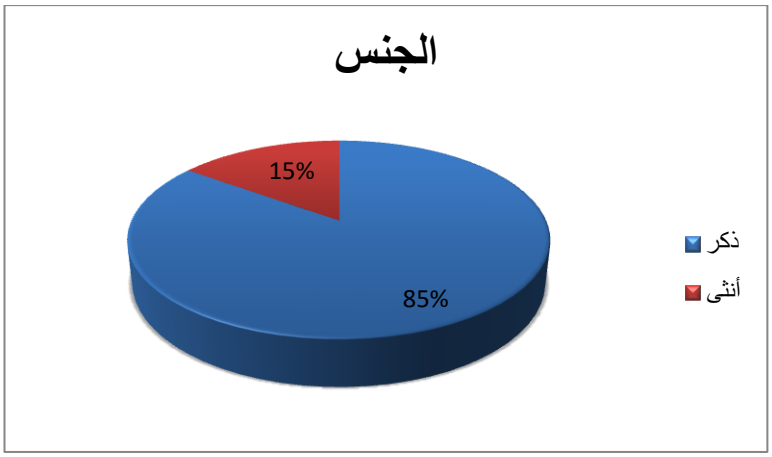

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel بناءا على معطيات الجدول رقم(06)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن عينة الدراسة شملت كلا الجنسين من ذكور وإناث، كما نلاحظ أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث، حيث بلغ عدد الذكور 17 ذكر بنسبة 85%، بينما عدد الإناث فقد بلغ 3إناث بنسبة 15%.

2-السن:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من30	2	10
40-30	3	15
50-41	9	45
أكثر من51	6	30

المجموع	20	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS(ملحق رقم2)

الشكل رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

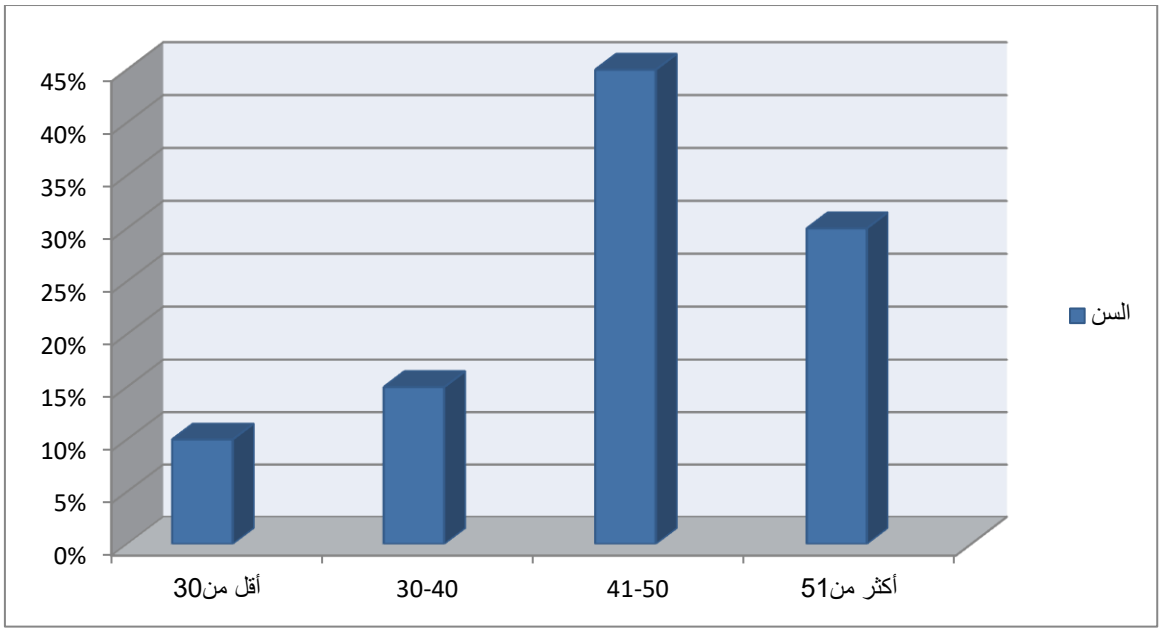

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel بناء على معطيات الجدول رقم (7)

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أعلى معدلات السن يقع في الفئة(41–50) بنسبة بلغت 45%، وهذا يعني أن أكبر فئة في عينة الدراسة هم من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (41-50)، بينما نسبة الأفراد الذين أعمارهم أكثر من51 قد بلغت 6%، بينما نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (30-40)قد بلغت 15%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم أقل من 30 10% وهي أقل نسبة مقارنة بباقي الفئات العمرية، مما سبق يمكن القول أن مسبكة القرارم ڤوڤة تمتلك تنوعا من حيث الفئات العمرية للموظفين.

3-المستوى التعليمي:

الجدول رقم(08): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية%
متوسط فأقل	11	55
ثانوي	8	40
جامعي	1	5

دراسات عليا	0	0
دراسات أخرى	0	0
المجموع	20	100

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى

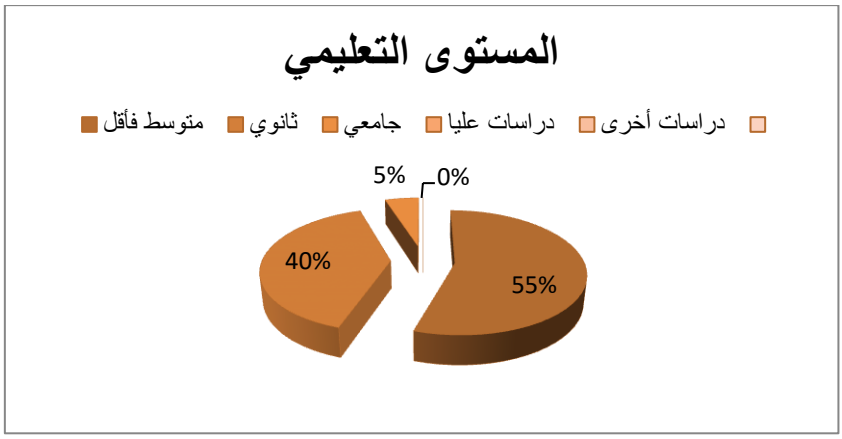

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel بناء على معطيات الجدول رقم (8)

يتضح من خلال الجدول وشكل أعلاه أن نسبة 55% أي ما يفوق نصف عينة الدراسة مثلت فئة متوسط فأقل و هو ما يعادل (11) موظف من إجمالي عينة الدراسة، بينما فئة ثانوي فقد بلغت 8 موظف بنسبة 40% من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت فئة الجامعي موظف فقط بنسبة 5%، أما فئة دراسات عليا ودراسات أخرى غير موجودة في عينة الدراسة.

4-سنوات الخبرة في المؤسسة:

الجدول رقم(09): يمثل سنوات الخبرة في المؤسسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5سنوات	7	35
5-10سنوات	9	45
أكثر من 10سنوات	4	20
المجموع	20	100

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

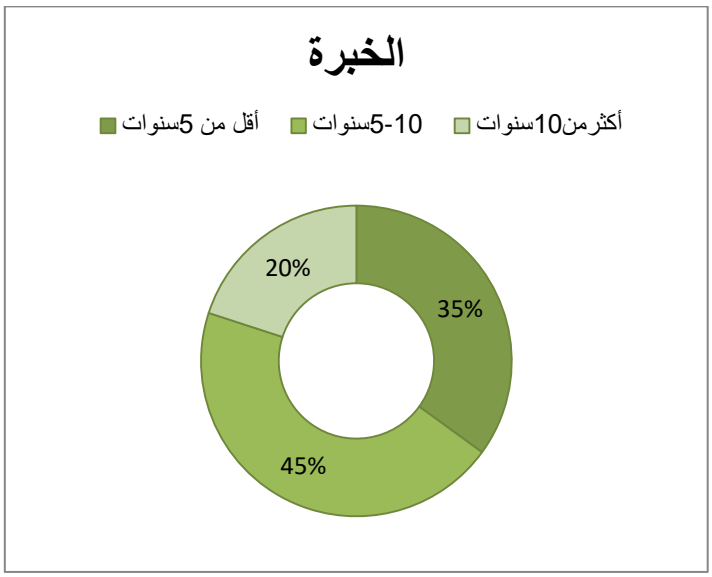

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel بناء على معطيات الجدول رقم (9)

يتضح من خلال الجدول وشكل أعلاه أن نسبة 45%من عينة الدراسة مثلت الفئات التي تتراوح سنوات الخبرة لديهم داخل المؤسسة (5-10سنوات) وهو ما يمثل 9موظفين من إجمالي عينة الدراسة وهي الفئة البالغة مقارنة بباقي الفئات، أما فئة أكثر من 5سنوات فقد بلغت نسبتهم 35% وهو ما يعادل 7موظفين، بينما الموظفين الذين لديهم أكثر من 10سنوات خبرة في المؤسسة تبلغ نسبتهم 20% ما يعادل 4 موظفين من إجمالي عينة الدراسة.

ثانيا: ثبات و صدق الإستبيان

1-ثبات الإستبيان:

-طريقة ألفا كرو نباخ: للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الإستبيان) تم حساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ و ذلك من أجل معرفة مدى إستقرار نتائج الإستبيان إذا تكررت نفس العينة مرة أخرى، مع العلم أيضا بأن الألفا كرو نباخ يجب أن يكون عند مستوى 0.60فأكثر، وقد كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(10):جدول يمثل معامل ألفا كرو نباخ للصدق والثبات

المعامل الكلي للإستثمار	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
	28	0.849

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم أعلاه نلاحظ أن عبارات الإستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرو نباخ الذي بلغت نسبته المحققة 0.849 بالنسبة للمعامل الكلي للإستمارة وهو معدل جد مرتفع بمجموع 28عبارة، مما يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة في الإستمارة.

2- صدق الإستبيان:

صدق الإتساق الداخلي: للتأكد من صدق الإتساق الداخلي تم الإعتماد على معامل الإرتباط لمعرفة درجة الإرتباط بين كل عبارة مع المحور التي تنتمي إليه، والنتائج موضحة فيمايلي:

قاعدة القرار: نقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط إذا كان مستوى الدلالة يقل عن 0.05 وذلك بمقارنة مستوى الدلالةSig مع مستوى معنوي 5%، وفقا للفرضية التالية:

عدم معنوية معامل الإرتباط

- **صدق الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني:**

الجدول رقم(11): صدق واتساق الداخلي لعبارات بعد البنية التحتية الرقمية

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة Sig
01	توفر المؤسسة برامج حديثة داعمة للرقمنة	0.861	0.000
02	تتوفر المؤسسة على بنية تحتية رقمية متطورة تساهم في تسهيل العمل	0.798	0.000
03	توفر المؤسسة شبكة الأنترنت مستقرة وسريعة	0.815	0.000
04	البنية التحتية الرقمية في المؤسسة تواكب التغيرات التكنولوجية الحديثة	0.248	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم نجد أن معاملات الإرتباط لجميع عبارات بعد البنية التحتية الرقمية دالة إحصائيات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من0.05 وتظهر بإشارة موجبة الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط.

الجدول رقم(12): صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد الأنظمة المالية الرقمية

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	معامل الدلالة Sig
05	تعتمد المؤسسة على أنظمة رقمية في التسيير المالي	0.588	0.006
06	الرقمنة لم تشمل كل المجالات المالية للمؤسسة.	0.000	0.006
07	تقوم المؤسسة بإستخدام برامج وتطبيقات مالية مثل ERP.	0.592	0.000
08	واجهت المؤسسة صعوبات في التعامل مع الأنظمة الرقمية في البداية.	0.612	0.004
09	حسنت الرقمنة من تنظيم المعاملات المالية.	0.625	0.003
10	توفر الأنظمة الرقمية تقارير مالية دقيقة.	0.728	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم نجد أن معاملات الإرتباط لجميع عبارات بعد الأنظمة المالية الرقمية، دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وتظهر بإشارة موجبة الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط.

الجدول رقم(13): صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد تأهيل الموارد البشرية

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	معامل الدلالة sig
11	تقوم المؤسسة بإعداد دورات تدريبية للموظفين في مجال الرقمنة.	0.879	0.000
12	يوجد نقص في التكوين المستمر المتعلق بالرقمنة.	0.278	0.235
13	وجود مسؤول مختص بالرقمنة في المؤسسة.	0.811	0.000
14	تقوم المؤسسة بالدعم المستمر لتطوير المهارات الرقمية للموظفين.	0.684	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم نجد أن معاملات الإرتباط لجميع عبارات بعد تأهيل الموارد البشرية حول الرقمنة، دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05% وتظهر بإشارة موجبة الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط.

الجدول رقم(14): صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد أمن المعلومات

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	معامل الدلالة sig
15	توجد نظم حماية متخصصة لحماية البيانات المالية الرقمية في المؤسسة.	0.741	0.000
16	التصريح للموظفين المؤهلين الوصول إلى النظم والمعلومات.	0.712	0.000
17	يتم تشفير البيانات الحساسة أثناء التخزين أو النقل لمنع سرقتها.	0.938	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم نجد أن معاملات الإرتباط لجميع عبارات بعد أمن المعلومات، دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وتظهر بإشارة موجبة الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط.

الجدول رقم (15): صدق الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	معامل الدلالة sig
18	عمليات الدفع أصبحت أسرع	0.702	0.000
19	العمليات المالية تنفذ في الوقت المحدد دون تأخير	0.702	0.000
20	تتبع المؤسسة إجراءات واضحة في تنفيذ المعاملات المالية	0.700	0.001
21	الأنظمة المحاسبية المستخدمة تساهم في تسريع العمليات المالية.	0.612	0.004
22	أصبح من السهل متابعة العمليات المالية بدقة	0.612	0.004

23	العمليات المالية خالية من الأخطاء المحاسبية المتكررة في المؤسسة	0.612	0.004
24	تنظيم المعاملات المالية بشكل أحسن داخل المؤسسة	0.578	0.008
25	تقليل المصاريف التشغيلية المالية	0.663	0.001
26	يتم إعداد التقارير المالية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب داخل المؤسسة	0.671	0.001
27	الإجراءات المالية لا تعيق سير العمل اليومي	0.476	0.034
28	يتم الإستجابة للإستفسارات المالية بسرعة وفعالية	0.444	0.050

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم نجد أن معاملات الإرتباط لجميع عبارات محور كفاءة العمليات المالية في المؤسسة، دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بحيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وتظهر بإشارة موجبة الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور الإستبيان

لمعرفة تقييم العينة لعبارات أداة الدراسة، تم الإعتماد على المتوسط الحسابي وهو يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة وتكون محصورة بين(1و5)، تبعا لدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكارت المستخدم في الدراسة، والإنحراف المعياري لمعرفة مدة تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة حول وسطها الحسابي.

أولا: التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني من الإستبيان:

يوضح الجدول رقم نتائج تحليل عبارات المحور الثاني(الرقمنة في المؤسسة) لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف العياري.

الجدول رقم(16): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف العياري	درجة الموافقة
البعد	**البنية التحتية الرقمية**	**4.31**	**0.217**	**مرتفعة جدا**
01	توفر المؤسسة برامج حديثة داعمة للرقمنة	4.45	0.510	مرتفعة جدا
02	تتوفر المؤسسة على بنية تحتية رقمية متطورة تساهم في تسهيل العمل	4.25	0.444	مرتفعة جدا
03	توفر المؤسسة شبكة الأنترنت مستقرة وسريعة	4.55	0.510	مرتفعة جدا
04	البنية التحتية الرقمية في المؤسسة تواكب التغيرات التكنولوجية الحديثة	4.00	0.324	مرتفعة
البعد	**الأنظمة المالية الرقمية**	**4.31**	**0.418**	**مرتفعة جدا**
05	تعتمد المؤسسة على أنظمة رقمية في التسيير المالي	4.35	0.489	مرتفعة جدا
06	الرقمنة لم تشمل كل المجالات المالية للمؤسسة.	4.00	0.324	مرتفعة
07	تقوم المؤسسة بإستخدام برامج وتطبيقات مالية مثل ERP.	4.00	0.522	مرتفعة
08	واجهت المؤسسة صعوبات في التعامل مع الأنظمة الرقمية في البداية.	4.10	0.307	مرتفعة
09	حسنت الرقمنة من تنظيم المعاملات المالية.	4.60	0.502	مرتفعة جدا
10	توفر الأنظمة الرقمية تقارير مالية دقيقة.	4.85	0.366	مرتفعة جدا
البعد	**تأهيل الموارد البشرية**	**4.17**	**0.495**	**مرتفعة**
11	تقوم المؤسسة بإعداد دورات تدريبية للموظفين في مجال الرقمنة.	4.55	0.759	مرتفعة جدا
12	يوجد نقص في التكوين المستمر المتعلق بالرقمنة.	2.95	0.223	متوسطة
13	وجود مسؤول مختص بالرقمنة في المؤسسة.	4.65	0.489	مرتفعة جدا
14	تقوم المؤسسة بالدعم المستمر لتطوير المهارات الرقمية للموظفين.	4.55	0.510	مرتفعة جدا

البعد	أمن المعلومات	4.41	0.768	مرتفعة
15	توجد نظم حماية متخصصة لحماية البيانات المالية الرقمية في المؤسسة.	4.55	0.759	مرتفعة جدا
16	التصريح للموظفين المؤهلين الوصول إلى النظم والمعلومات.	4.00	1.076	مرتفعة
17	يتم تشفير البيانات الحساسة أثناء التخزين أو النقل لمنع سرقتها.	4.70	0.470	مرتفعة جدا
	الرقمنة في المؤسسة	**4.30**	**0.452**	**مرتفعة جدا**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

أبدى موظفي مسبكة القرارم قوقة حول المحور الثاني" الرقمنة في المؤسسة"، الذي خصصت لقياسه 17عبارة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، جسدتها قيم المتوسط الحسابي، إذا تراوحت قيمه بين(2.95-4.85)، فيما تراوحت قيم إنحرافه المعياري بين (0.223-1.076).

في حين تراوحت قيم المتوسط الحسابي للأبعاد بين(4.17-4.41)، بينما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للأبعاد بين(0.217-0.768)، فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع العبارات المحور ككل قيمته(4.30)، والإنحراف المعياري قدره(0.452)، وهذا ما يشير إلى تمركز إجابة الموظفين حول موافق بشدة مما يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة جدا.

البعد الأول: البنية التحتية الرقمية والذي خصصت لقياسه 4عبارات، جسدتهم قيم المتوسط الحسابي التي تراوحت بين (4-4.55)، وانحرافه المعياري (0.320-0.510)، وهذا مايشير إلى تمركز إجابات الطلبة حول درجة الموافقة مرتفعة جدا.

البعد الثاني: الأنظمة المالية الرقمية والذي خصصت لقياسه 6عبارات، جسدتهم قيم المتوسط الحسابي التي تراوحت بين(4.00-4.85)، وانحرافه المعياري(0.307-0.522)، وهذا مايشير إلى تمركز إجابات الطلبة حول درجة الموافقة مرتفعة جدا.

البعد الثالث: تأهيل الموارد البشرية والذي خصصت لقياسه 4عبارات، جسدتهم قيم المتوسط الحسابي التي تراوحت بين(2.95-4.65)، وانحرافه المعياري(0.223-0.759)، وهذا مايشير إلى تمركز إجابات الطلبة حول درجة الموافقة مرتفعة جدا.

البعد الرابع: أمن المعلومات والذي خصصت لقياسه 3عبارات، جسدتهم قيم المتوسط الحسابي التي تراوحت بين(4.00-4.70)، وانحرافه المعياري(0.470-1.076)، وهذا مايشير إلى تمركز إجابات الطلبة حول درجة الموافقة مرتفعة جدا.

ثانيا: التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثالث من الإستبيان:

يوضح الجدول رقم نتائج تحليل عبارات المحور الثاني(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة) لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف العياري.

الجدول رقم (2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
01	عمليات الدفع أصبحت أسرع.	5.00	1.00	مرتفعة جدا
02	العمليات المالية تنفذ في الوقت المحدد دون تأخير.	5.00	1.00	مرتفعة جدا
03	تتبع المؤسسة إجراءات واضحة في تنفيذ المعاملات المالية.	4.85	0.366	مرتفعة جدا
04	الأنظمة المحاسبية المستخدمة تساهم في تسريع العمليات المالية.	4.90	0.307	مرتفعة جدا
05	أصبح من السهل متابعة العمليات المالية بدقة.	4.90	0.307	مرتفعة جدا
06	العمليات المالية خالية من الأخطاء	4.90	0.307	مرتفعة جدا

	المحاسبية المتكررة في المؤسسة.			
07	تنظيم المعاملات المالية بشكل أحسن داخل المؤسسة.	4.90	0.307	مرتفعة جدا
08	تقليل المصاريف التشغيلية المالية.	4.80	0.410	مرتفعة جدا
09	يتم إعداد التقارير المالية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب داخل المؤسسة.	4.85	0.366	مرتفعة جدا
10	الإجراءات المالية لا تعيق سير العمل اليومي.	4.90	0.307	مرتفعة جدا
11	يتم الإستجابة للإستفسارات المالية بسرعة وفعالية.	4.95	0.223	مرتفعة جدا
كفاءة العمليات المالية في المؤسسة		**4.90**	**0.415**	**مرتفعة جدا**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

أبدى موظفي مسبكة القرارم قوقة حول المحور الثالث" كفاءة العمليات المالية في المؤسسة"، الذي خصصت لقياسه 11عبارة.

كما موضح في الجدول أعلاه جسدتها قيم المتوسط الحسابي، إذا تراوحت قيمه بين(4.80-5.00)، فيما تراوحت قيم إنحرافه المعياري بين(0.223-1.00)، فيما سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة(4.90)، بإنحرافه المعياري قدره(0.415)، وهذا ما يشير إلى تمركز إجابات الموظفين حول موافق بشدة مما يدل على أن درجة الموافقة مرتفعة جدا.

المبحث الرابع: إختبار الفرضيات

لإختبار و تحليل فرضيات الدراسة تم الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر بين المتغيرات محل الدراسة و كذلك مدى تأثير و مساهمة المتغير المستقل في التغيرات التي تحدث

في المتغير التابع، كما تم الإعتماد على معامل الإرتباط بيرسون للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة و لقياس إتجاه و قوة العلاقة بين المتغيرين، و ذلك بالإعتماد على قواعد القرار التالية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

- **قاعدة القرار المتعلقة بمعامل الارتباط:** نقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط بمقارنة مستوى الدلالة **sig** مع مستوى المعنوية 5% أي 0.05، اذا كان مستوى الدلالة يقل عن 0.05 وفقا للفرضية التالية:

  عدم معنوية معامل الارتباط $H0 : P=0$

  معنوية معامل الارتباط $H1 : P\neq0$

- **قاعدة القرار المتعلقة بالمعنوية الكلية للنموذج:** نقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية النموذج بمقارنة مستوى الدلالة **sig** المرافقة الإحصائية F مع مستوى المعنوية 5% أي 0.05، إذا كان مستوى الدلالة يقل عن 0.05 وفقا للفرضية التالية:

انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة $H_0 :Bi = 0$

يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و بالتالي توجد علاقة $H_1 :B$

Sig تمثل مستوى الدلالة المرافق لمختلف احصائية F المحسوبة، تستخدم لقياس المعنوية أي الدلالة الاحصائية.

- **قاعدة القرار المتعلقة بالمعالم المقدرة:** نقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمات بمقارنة مستوى الدلالة **sig** المرافقة الاحصائية Tمع مستوى معنوية 5% أي 0.05، اذا كان مستوى الدلالة يقل عن 0.05 وفقا للفرضية التالية:

  عدم معنوية المعلمات المقدرة

  معنوية المعلمات المقدرة

Sig تمثل مستوى الدلالة المرافق إحصائية T المحسوبة، تستخدم لقياس المعنوية أي الدلالة الإحصائية.

- **قاعدة القرار المتعلقة بمعامل الإرتباط:** نقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط بمقارنة مستوى الدلالة **sig** مع مستوى معنوية 5% أي 0.05، إذا كان مستوى الدلالة يقل عن 0.05 وفقا للفرضية التالية:

عدم معنوية معامل الارتباط

معنوية معامل الارتباط

و فيما يلي نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

1. **إختبار الفرضية الرئيسية:** من أجل إختبار الفرضية الرئيسية و التي تنص على أن "**تؤثر الرقمنة بشكل إيجابي على كفاءة العمليات المالية في مسبكة الفرارم قوقة** " تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرات محل الدراسة و نتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): نتائج تحليل التباين للإنحدار للفرضية الرئيسية

المعنوية الكلية للنموذج			المعنوية الجزئية لمعاملات الإنحدار			
القيمة الإحتمالية Sig	قيمةF المحسوبة	معامل التحديد R^2	معاملات نموذج الإنحدار		قيمة Tالمحسوبة	القيمة الإحتمالية Sig
0.001	1.274	0.250	ثابت الإنحدار	**4.726**	**4.368**	**0.001**
			البنية التحتية الرقمية	0.30	0.135	0.894
			الأنظمة	0.293	0.939	0.363

			المالية الرقمية			
			تأهيل الموارد البشرية	0.303	0.319	0.207
			أمن المعلومات	0.012	0.140	0.091

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

القراءة الإحصائية للمعطيات: من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل التالي:

$$y = 4.73 + 0.13x_1 + 0.94x_2 + 0.32x_3 + 0.14x_4$$

حيث:

Y:تمثل المتغير التابع

x_1:تمثل متغير البنية التحتية

x_2: متغير الأنظمة المالية الرقمية

x_3: متغير تأهيل الموارد المالية

x_4: أمن المعلومات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، الذي إستخدم لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة(البنية التحتية، الأنظمة المالية الرقمية، تأهيل الموارد البشرية، أمن المعلومات)، و المتغير التابع (كفاءة العمليات المالية في المؤسسة) ،أن قيمةF المحسوبة بلغت1.247 وأن قيمةsig المرافقة لها هي أقل من 0.05 وتساوي0.001 الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع(كفاءة العمليات

المالية في المؤسسة)، و المتغيرات المستقلة (البنية التحتية، الأنظمة المالية الرقمية، تأهيل الموارد البشرية، أمن المعلومات) عند مستوى دلالة 5% كما تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة حيث (R^2=0.250) بمعنى أن نسبة25% من التغيرات الحاصلة في كفاءة العمليات المالية في المؤسسة هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة(البنية التحتية، الأنظمة المالية الرقمية، تأهيل الموارد البشرية، أمن المعلومات) وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في المتغيرات المستقلة(البنية التحتية، الأنظمة المالية الرقمية، تأهيل الموارد البشرية، أمن المعلومات) تؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية في المؤسسة بين تقدر ب0.135%، 0.939%، 0.319%، 0.140% على التوالي وهذا ما يفسر صحة الفرضية الرئيسية القائلة **تؤثر الرقمنة بشكل إيجابي على كفاءة العمليات المالية في مسبكة الفرارم ڤوڤة-ميلة-.**

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية

إختبار الفرضية الفرعية الأولى: من أجل إختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على" **توجد علاقة بين توفر البيئة التحتية الرقمية وتحسين كفاءة العمليات المالية**"تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير محل الدراسة و نتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(19): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

sig	T	معاملات		R^2	معامل الإرتباط	F	sig
0.000	6.902	4.151	ثابت الإنحدار	0.081	0.284	1.577	0.001
0.001	1.256	0.175	البنية التحتية				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

القراءة الإحصائية للمعطيات: من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل التالي:

$$y = 0.17x_1 + 4.15$$

y: المتغير التابع.

x_1: متغير البنية التحتية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي إستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل**(البنية التحتية الرقمية)**، والمتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، أن قيمة**F** المحسوبة بلغت **1.577** وأن قيمة **sig** المرافقة لها هي أقل من **0.05** **وتساوي 0.001** الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، والمتغير المستقل**(البنية التحتية الرقمية)** عند مستوى **5%**، كما تدل قيمة معامل التحديد على النموذج له قدر تفسيرية ضعيفة، حيث **(R^2=0.081)** بمعنى أن نسبة **8.1%** من التغيرات الحاصلة في كفاءة العمليات المالية هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل**(النية التحتية الرقمية)**، كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط بين المتغيرين **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة و البنية التحتية الرقمية)** بلغ قيمة قدرها **0.284** ويدل ذلك على وجود علاقة إرتباط موجبة ومنخفضة ودالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة **Sig** المرافق لمعامل الإرتباط قيمة قدرت ب**0.000** وهو معدل أقل من مستوى المعنوية **0.05** الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط عند مستوى الثقة**95%** وبالتالي وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة، كما تشير الصيغة النهائية للنموذج إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغير المستقل**(البنية التحتية الرقمية)** وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة حيث أن كل زيادة بنسبة **1%** في المتغير المستقل**(البنية التحتية الرقمية)** تؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية في المؤسسة بنسب تقدر ب**0.175%** وهذا ما يفسر صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة" **توجد علاقة إيجابية بين توفر البنية التحتية الرقمية وتحسين كفاءة العمليات المالية**".

2. **إختبار الفرضية الفرعية الثانية:** من أجل إختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على" **تؤدي الأنظمة المالية الرقمية إلى تسريع ونجاح العمليات المالية** "تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير محل الدراسة و نتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (204:نتائج الفرضيات الفرعية الثانية

sig	T	معاملات		R^2	معامل الإرتباط	F	sig
0.000	4.146	4.699	ثابت الإنحدار	0.002	0.043	0.033	0.001
0.001	0.048	0.181	معامل الأنظمة المالية الرقمية				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

القراءة الإحصائية للمعطيات: من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل التالي:

$$y = 0.81x_2 + 4.70$$

y: المتغير التابع.

x_2 **:**متغير الأنظمة المالية الرقمية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط ،الذي إستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل**(الأنظمة المالية الرقمية)**، والمتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، أن قيمةF المحسوبة بلغت **0.033** وأن قيمة **sig** المرافقة لها هي أقل من **0.05 وتساوي 0.001** الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، والمتغير المستقل **(الأنظمة المالية الرقمية)**، عند مستوى **5%**، كما تدل قيمة

معامل التحديد على النموذج له قدر تفسيرية ضعيفة، حيث **(R^2=0.002)** بمعنى أن نسبة **0.2%** من التغيرات الحاصلة في كفاءة العمليات المالية هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل**(الأنظمة المالية الرقمية)**.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط بين المتغيرين **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة والأنظمة المالية الرقمية)** بلغ قيمة قدرها**0.043**، ويدل ذلك على وجود علاقة إرتباط موجبة ومنخفضة ودالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة **Sig** المرافق لمعامل الإرتباط قيمة قدرت ب**0.000** وهو معدل أقل من مستوى المعنوية **0.05** الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط عند مستوى الثقة**95%** وبالتالي وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة، كما تشير الصيغة النهائية للنموذج إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغير المستقل**(الأنظمة المالية الرقمية)** وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة حيث أن كل زيادة بنسبة **1%** في المتغير المستقل**(الأنظمة المالية الرقمية)** تؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية في المؤسسة بنسب تقدر ب**0.181%**وهذا ما يفسر صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة" **تؤدي الأنظمة المالية الرقمية الى تسريع ونجاح العمليات المالية**".

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات الثالثة والرابعة

3. **إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** من أجل إختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على" **يؤثر تأهيل الموارد البشرية على جودة تطبيق الرقمنة في المؤسسة.**"

الجدول رقم(21): نتائج الفرضيات الفرعية الثالثة

sig	T	معاملات		R^2	معامل الإرتباط	F	sig
0.000	7.522	3.827	ثابت الإنحدار	0.201	0.448	4.517	0.048
0.048	2.125	0.258	معامل تأهيل الموارد				

			البشرية				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

القراءة الإحصائية للمعطيات: من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل التالي:

$$y = 0.258\, x_3 + 3.827$$

y:المتغير التابع

x3: متغير تأهيل الموارد البشرية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي إستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل**(تأهيل الموارد البشرية)**، والمتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، أن قيمة**F** المحسوبة بلغت**4.517** وأن قيمة **sig** المرافقة لها هي أقل من **0.05** وتساوي **0.048**، الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، والمتغير المستقل**(تأهيل الموارد البشرية)** عند مستوى **5%**، كما تدل قيمة معامل التحديد على النموذج له قدر تفسيرية ضعيفة، حيث **(R^2=0.201)** بمعنى أن نسبة **20.1%** من التغيرات الحاصلة في كفاءة العمليات المالية هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل**(تأهيل الموارد البشرية)**.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط بين المتغيرين **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة وتأهيل الموارد البشرية)** بلغ قيمة قدرها **0.448** ويدل ذلك على وجود علاقة إرتباط موجبة ومنخفضة ودالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة **Sig** المرافق لمعامل الإرتباط قيمة قدرت ب**0.000** وهو معدل أقل من مستوى المعنوية **0.05** الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط عند مستوى الثقة95% وبالتالي وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة.

كما تشير الصيغة النهائية للنموذج إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغير المستقل**(تأهيل الموارد البشرية)** وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة حيث أن كل زيادة بنسبة **1%** في المتغير

المستقل**(تأهيل الموارد البشرية)** تؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية في المؤسسة بنسب تقدر ب**0.258%**وهذا ما يفسر صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة" **يؤثر تأهيل الموارد البشرية على جودة تطبيق الرقمنة في المؤسسة.**"

إختبار الفرضية الفرعية الرابعة: من أجل إختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على" **تساهم نظم أمن المعلومات في ضمان كفاءة العمليات المالية.**"

الجدول رقم (5): نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

Sig	F	معامل الإرتباط	R^2	معاملات		T	sig
0.003	1.839	0.304	0.093	ثابت الإنحدار	4.486	14.384	0.000
				معامل أمن المعلومات	0.095	1.365	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجSPSS

القراءة الإحصائية للمعطيات: من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل التالي:

$$y = 0.095\, x_4 + 4.48$$

y: المتغير التابع.

X_4: متغير أمن المعلومات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي إستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل**(أمن المعلومات)**، والمتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، أن قيمة**F** المحسوبة بلغت**1.839**وأن قيمة **sig** المرافقة لها هي أقل من **0.05** وتساوي **0.003**

الأمر الذي يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة)**، والمتغير المستقل**(أمن المعلومات)**عند مستوى **5%**، كما تدل قيمة معامل التحديد على النموذج له قدر تفسيرية ضعيفة، حيث **(R^2=0.093)** بمعنى أن نسبة **9.3%** من التغيرات الحاصلة في كفاءة العمليات المالية هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل**(أمن المعلومات)**، كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الإرتباط بين المتغيرين **(كفاءة العمليات المالية في المؤسسة وأمن المعلومات)** بلغ قيمة قدرها **0.304** ويدل ذلك على وجود علاقة إرتباط موجبة ومنخفضة ودالة إحصائية حيث بلغ مستوى الدلالة **Sig** المرافق لمعامل الإرتباط قيمة قدرت ب**0.000** وهو معدل أقل من مستوى المعنوية **0.05** الأمر الذي يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معامل الإرتباط عند مستوى الثقة**95%** وبالتالي وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة، كما تشير الصيغة النهائية للنموذج إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغير المستقل**(أمن المعلومات)** وكفاءة العمليات المالية في المؤسسة حيث أن كل زيادة بنسبة **1%** في المتغير المستقل**(أمن المعلومات)** تؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المالية في المؤسسة بنسب تقدر ب**0.095%** وهذا ما يفسر صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة" **تساهم نظم أمن المعلومات في ضمان كفاءة العمليات المالية."**

الإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية:

الإجابة على إشكالية الدراسة:

تُساهم الرقمنة في تحسين كفاءة العمليات المالية في مسبكة القرارم قوقة – ميلة، من خلال تسريع المعاملات، تقليل الأخطاء اليدوية، وتحسين دقة البيانات والتقارير المالية.

1- تؤثر البنية التحتية والرقمية على كفاءة العمليات المالية .

2-الأنظمة المالية الرقمية تُعد من العوامل الجوهرية في تسريع وتنظيم العمليات المالية.

3-يُعدّ تأهيل الموارد البشرية من المتطلبات الأساسية لضمان جودة تطبيق الرقمنة داخل المؤسسات.

4- تعتبر نظم أمن المعلومات تُشكّل أحد المقومات الأساسية لضمان كفاءة وموثوقية العمليات المالية

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية التي قمت من خلالها بتحليل المقابلة و الإستبيان، التي قمت بتحليل الإستبيان عن طريق برنامجSPSS، وتوصلت من خلاله أن كل الفرضيات محققة وبالتالي فإن أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في مسبكة الڤرارم ڤوڤة من خلال البنية التحتية الرقمية، الأنظمة المالية الرقمية، تأهيل الموارد البشرية، أمن المعلومات.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال التطوارت التكنولوجية السريعة في شتى المجالات، أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينهم مؤسسة القرارم ڤوڤة.

فهي تساهم في تسريع المعاملات، تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين دقة البيانات والتحليل المالي، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر فاعلية وفي الوقت المناسب. كما توفر الرقمنة أدوات تكنولوجية تساعد في إدارة السيولة، إعداد التقارير المالية، ومراقبة الأداء بشكل لحظي. ورغم بعض التحديات المرتبطة بتكاليف التطبيق وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الحالات، إلا أن الفوائد التي تقدمها الرقمنة تجعل منها استثماراً استراتيجياً ضرورياً لرفع الكفاءة المالية وضمان الاستدامة في بيئة أعمال متغيرة وسريعة النمو.

وفي النهاية يمكن القول بأن الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بإستمرار، يمكن أن تحسن من كفاءة العمليات المالية بتكاليف منخفضة.

أولا: مناقشة الفرضيات

01-<u>الفرضية الأولى:</u> نعم توجد علاقة بين توفر البينة التحتية الرقمية وتحسين كفاءة العمليات المالية.

إن توفّر البنية التحتية الرقمية (شبكات الأنترنت الجيدة، الحواسيب) تشكّل الأساس الذي تُبنى عليه العمليات المالية الرقمية داخل المؤسسات. فعندما تكون هذه البنية متاحة وفعّالة، يصبح بالإمكان تنفيذ المعاملات المالية بسرعة ودقة، تقليل الأخطاء اليدوية، وتحسين القدرة على تتبع النفقات والإيرادات في الوقت الحقيقي.

كما تسهل البنية الرقمية عمليات إعداد التقارير المالية، وتدعم اتخاذ قرارات مالية مبنية على بيانات دقيقة.

02-<u>الفرضية الثانية</u>: نعم تؤدي الأنظمة المالية الرقمية الى تسريع ونجاح العمليات المالية.

حيث أن الأنظمة المالية الرقمية برمجيات وتقنيات تُستخدم لإدارة الجوانب المالية داخل المؤسسات، مثل المحاسبة، إعداد الميزانيات، الفواتير، والتقارير المالية. هذه الأنظمة تؤدي إلى تسريع العمليات المالية لأنها تقوم بأتمتة الكثير من المهام التي كانت تُنجز يدويًا، مثل إدخال البيانات، الحسابات، والتدقيق. ونتيجة لذلك، يتم تنفيذ المعاملات في وقت أقل وبجهد أقل.

03-<u>الفرضية الثالثة:</u> نعم يؤثر تأهيل الموارد البشرية على جودة تطبيق الرقمنة في المؤسسة.

من أجل نجاح الرقمنة داخل المؤسسة يجب تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم لإستخدام التقنيات الرقمية بفعالية، حيث يعتبر عنصر أساسي لضمان إستفادة المؤسسة من الرقمنة بشكل فعّال، لأنه يربط بين التكنولوجيا والقدرة البشرية على توظيفها بالشكل الصحيح.

04-<u>الفرضية الرابعة</u>: نعم تساهم نظم أمن المعلومات في ضمان كفاءة العمليات المالية.

تُستخدم نظم أمن المعلومات لحماية البيانات والمعلومات داخل المؤسسة، وخاصة البيانات المالية. عندما تكون هذه النظم قوية وفعّالة، فإنها تضمن أن العمليات المالية تُنفذ في بيئة آمنة، خالية من التهديدات مثل الاختراق، التزوير، أو فقدان البيانات.

ثانيا: نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية

1. رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير على تحسين كفاءة عملياتها المالية .
2. قدرة الرقمنة على توجيه الموظفين نحو الأنظمة المالية .
3. تحسّن العلاقات الخارجية مع الزبائن والموردين كنتيجة مباشرة للرقمنة.
4. غياب عنصر تدريب الموظفين على الأنظمة الرقمية قد يخلق فجوة في المؤسسة.
5. تحسين سرعة ودقة تنفيذ المعاملات المالية عند توفر بنية رقمية فعّالة.
6. تدريب الموظفين يعتبر عنصر أساسي في نجاح الرقمنة.

ثالثا: توصيات الدراسة

1. ينبغي على المؤسسة تجاوز الحلول الظرفية أو التقنية الجزئية نحو وضع خطة استراتيجية رقمية متكاملة، ترتبط بالأهداف طويلة المدى وتُدمج في مختلف المستويات الإدارية والوظيفية.
2. تعزيز البنية التحتية التكنولوجية من خلال توفير موارد تقنية أكثر تطورًا، مع ضمان وجود فريق دعم تقني داخلي أو خارجي قادر على صيانة الأنظمة ومرافقة المستخدمين بشكل دائم.
3. تنظيم برامج تدريب مستمر للموظفين حول استخدام الأنظمة الرقمية، وتطوير مهاراتهم في الأمن السيبراني، وإدارة البيانات.

4. توسيع مجال الرقمنة تدريجيًا ليشمل عمليات أكثر تعقيدًا مثل التخطيط الإنتاجي، مراقبة الجودة، وخدمة ما بعد البيع، بهدف تحقيق تكامل وظيفي شامل.
5. تطوير أدوات رقمية لتحسين التفاعل مع الموردين والزبائن (مثل البوابات الإلكترونية وأنظمة تتبع الطلبات)، بما يعزز من جودة العلاقات الخارجية ويضمن مرونة أكبر في سلسلة التوريد.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1- فاروق بوالريحان،**الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية**(الأساسيات-الخطوات والإجراءات،المبررات مع الإشارة إلى جائحة الكوفيد-19)،الطبعة الأولى، دار جودة النشر والتوزيع،2024.

❖ **المقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة:**

2-إيمان فحيمة، عبد الحكيم بن بختي، **رقمنة المؤسسات الجامعية الجزائرية-المتطلبات والتحديات-** مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد06،العدد02، جامعة تلمسان، الجزائر،2022.

3-بريزة بوزعيب، **الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر**، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد05، العدد02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2022.

4-جورج ناصر شواقفة، **القيمة الإقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد06،العدد01، جامعة الأردن، 2021.

5-حياة لكحل، محمد لكحل، **مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد19، العدد31، الجزائر، 2023.

6-حيدر حمودي علي، رضا أحمد عباس، **أثر الكفاءة والإستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية-دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق** المالية للمدة(2010-2020)، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد12، العدد04، العراق، 2022.

7-خديجة مختار، فريد بوقريريس فريد، **التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد6، العدد2، الجزائر، 2022.

8-سومية شاهيناز طالب، شريفة جعدي، مريم غزال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة إستطلاعية-**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2021.

صابرينة زيتوني، **التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس،العدد04،2015.

9 -عيسى أيت، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 06.

10 -فتيحة قشار، محمد خثير، **قياس و تحليل الكفاءة المصرفية بإستخدام طريقة تحليل مغلق البيانات" دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة2015-2019**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد07، العدد01، الجزائر، 2023.

11-كنزة تنيو، محمد دهان، **دور الإقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد9، العدد3، 2019.

12 -محمد فتحي عبد الهادي، **رقمنة الدوريات العربية" رقمنة الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا"**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد17، العدد2، 2011.

13-محمود معايطة معن نايل، **استراتيجيات الأمن السيبراني ودورها في تعزيز حماية الشبكات الإلكترونية في البلديات**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد4، العدد2، 2024.

14-منير لواج، **آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة "الهند، اليابان والجزائر"**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد4، العدد2،2013 .

15-مهدي عقاد، أحمد يحياوي، **الرقمنة والمؤسسات الناشئة رهان الجامعة لتحقيق الإقلاع الإقتصادي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، جامعة بومرداس، المجلد11، العدد1،2024.

16-هيبة مزعاش، الحواس زواق، **تقييم الكفاءة المالية والإجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر بإستخدام تحليل مغلف البيانات-دراسة عينة من مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في بنغلاديش**، جامعة المسيلة، المجلد8، العدد2، 2021.

❖ **الملتقيات**

17-أمينة بن جدو، **معوقات تطبيق الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية**-دراسة عينة من مكتبات جامعة برج بوعريريج،المسيلة،2020.

18- مصطفى عوادي، **إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2008.

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية:**

19-محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003**، مذكرة دكتوراة دولة، العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

20-محي الدين مكاحلية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة**، مذكرة دكتوراة، العلوم تجارية، جامعة قالمة،2015.

21-وردة سعايدية، **تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**-دراسة تحليلية-، مدكرة دكتوراة، العلوم الاقتصادية، 2024.

❖ **المرجع باللغة الأجنبية:**

22-Andreas Kallmuenzer, Alexey Mikhaylov , Mihaela chelaru ,Wojciech Czakon , **Adoption and performance outcome of digitalization in Small and meduim-sized enter,** Review of managerial science ,volume10, number2,2024.

23-Iwona Przychocka, Macieji Sikorski, **Revolutionizing SME Management : the digital transformation of Financial Operations**, European research studies journal, volume XXVII, 2,2024.

24-Life Farida Panduwinata, Waspodo Tjipto Subroto, Norida Canda Sakti, Digitalization on Micro, Small, and medium enterprise (MSMEs): A systematic literature Review, international Journal of economics, commerce, and Management, volume 2, nomor1, 2025.

25- Mohd Javaid, Abid Haleem, Ravi partap Singh, Shabaz Khan, A Review of Block Chain Technology applications for Financial services, BenchCouncil Transactions on Benchmarks, 4, 3,2024.

26- Eni Susilowati, Andrean Permadi, Sri Hariyanti, Misbahul Munir, Agus Wahyudi, Analysis of the Implementation of Digitalization of Financial Statements in Micro, Small, and Medium Enterprises,6, 4, 2023.

27-Tom Seegmiller, 10Metrics to measure the Financial efficiency of your organization [free opex and marketing Templates included], 2024.www.venasolutions.com/blog/10-metrics-measure-financial-efficiency-your-organization.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(01): المقابلة

مقابلة مع صاحب مؤسسة مسبكة القرارم قوقة-ميلة-

المكان :

التاريخ :

اسم المؤسسة :

اسم المسؤول المقابل :

الصفة الوظيفية :

مدة المقابلة :

الباحث :العابد شروق

الموضوع :اثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة مسبكة القرارم قوقة ميلة-

الاسئلة :

1-متى تم انشاء مسبكة القرارم قوقة ؟

2-هل يمكن ان تقدم لنا لمحة عامة عن طبيعة عمل المؤسسة وعدد العمال ونوع منتجاتها؟

3-متى بدأتم بتطبيق الرقمنة داخل المؤسسة. ما الدافع وراء ذلك القرار؟

4-ماهي الانظمة الرقمية او البرمجيات التي تم اعتمادها في تسيير المؤسسة؟

5-هل هناك قسم او فريق مختص بالرقمنة او تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة ؟

6-ماهي اهم المتطلبات التي واجهتها عند الشروع في رقمنة المؤسسة؟

7-ما رايكم في الدعم المؤسساتي او الحكومي فيما يخص الرقمنة في الجزائر؟

8-هل لاحظت تحسنا في الكفاءة المالية للمؤسسة بعد تطبيق الرقمنة؟ وكيف تم قياس ذلك؟

9-هل ساعدت الرقمنة في تقليل الاخطاء او تسريع عمليات الرقمنة والمحاسبة؟

10-هل واجهت تحديات تقنية او بشرية ؟وكيف تم التعامل معها؟

11-ما اثر الرقمنة على العلاقة مع الزبائن والموردين من الناحية المالية؟

12-ما ابرز التغيرات الايجابية التي لاحظتموها بعد الرقمنة؟ هل هناك نقاط سلبية؟

13-هل لديك نية لتوسيع نطاق الرقمنة ليشمل مجالات اخرى داخل المؤسسة؟

14-ما نصيحتك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبدا بعد في الرقمنة؟

15-ماهي رؤيتك المستقبلية للرقمنة المؤسسة خلال السنوات القادمة؟

الملحق رقم(02): الإستبيان الأول قبل التحكيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministry of higher education and scientific research
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
University center Abdelhafid Boussouf, Mila-Algeria

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص ادارة مالية **رقم الاستبيان :**

استبيان حول

اثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة حالة مسبكة القرارم قوقة ميلة–

السلام عليكم؛ الموظف(ة)

في اطار اعداد مذكرة الماستر في الادارة المالية قسم علوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–حول موضوع "**اثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مسبكة القرارم قوقة ميلة–** ".

تم تصميم الاستبيان لجمع البيانات اللازمة التي تساعدنا في دراستنا التطبيقية وعليه نرجو منكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان الذي يهدف الى جمع اراء الموظفين حول هذا الموضوع ونعلمكم بان المعلومات التي ستدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

الرجاء وضع علامة (X) أمام المكان المناسب.

من إعداد الطالبة:
✓ العابد شروق

تحت إشراف الدكتور:
✓ بوالريحان فاروق

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الاول :البيانات الشخصية

1-الجنس :

انثى ☐ ؛ ذكر ☐

2-السن :

اقل من30 ☐ ؛ 30-40 ☐ ؛ 41-50 ☐ ؛ اكثر من51 ☐

3-المستوى تعليمي :

ابتدائي ☐ ؛ متوسط ☐ ؛ ثانوي ☐ ؛ جامعي ☐ ؛ دراسات عليا ☐

4-سنوات الخبرة في المؤسسة :

اقل من 5سنوات ☐ ؛ 5-10سنوات ☐ ؛ اكثر من 10سنوات ☐ .

المحور الثالث :الرقمنة و الكفاءة المالية في المؤسسة.

الابعاد	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-السرعة	17-عمليات الدفع اصبحت اسرع بفضل الرقمنة.					
	18-تقليل الوقت المستغرق لإنجاز العمليات المالية.					
	19-مراقبة العمليات المالية بسرعة ودقة.					
	20-استخدام التقنيات الرقمية يحسن كفاءة العمليات المالية مقارنة بالطرق التقليدية.					
2-الدقة	21-اصبح من السهل متابعة العمليات المالية بدقة.					
	22-تقليل الاخطاء المالية في المؤسسة.					
	23- تقوم الرقمنة بتنظيم المعاملات المالية بشكل احسن.					
3-خفض التكاليف	25-تقليل المصاريف التشغيلية المالية.					
4-تحسين اتخاذ القرار.	26-الرقمنة تسهل عمل الموظفين وتوفر الوقت والجهد.					
	27-الرقمنة حسنت من اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة.					
	28-الرقمنة تجعل كل العمليات المؤسسة قابلة للتتبع مما يعزز الثقة و يقلل التلاعب.					

المحور الثالث :الرقمنة و الكفاءة المالية في المؤسسة.

الابعاد	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-السرعة	17-عمليات الدفع اصبحت اسرع بفضل الرقمنة.					
	18-تقليل الوقت المستغرق لإنجاز العمليات المالية.					
	19-مراقبة العمليات المالية بسرعة ودقة.					
	20-استخدام التقنيات الرقمية يحسن كفاءة العمليات المالية مقارنة بالطرق التقليدية.					
2-الدقة	21-اصبح من السهل متابعة العمليات المالية بدقة.					
	22-تقليل الاخطاء المالية في المؤسسة.					
	23- تقوم الرقمنة بتنظيم المعاملات المالية بشكل احسن.					
3-خفض التكاليف	25-تقليل المصاريف التشغيلية المالية.					
4-تحسين اتخاذ القرار.	26-الرقمنة تسهل عمل الموظفين وتوفر الوقت والجهد.					
	27-الرقمنة حسنت من اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة.					
	28-الرقمنة تجعل كل العمليات المؤسسة قابلة للتتبع مما يعزز الثقة و يقلل التلاعب.					

الملحق رقم(03):الإستبيان النهائي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
University center Abdelhafid Boussouf, Mila-Algeria

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص إدارة مالية **رقم الإستبيان :**

إستبيان حول :

أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-دراسة حالة مسبكة القرارم قوقة ميلة-

السلام عليكم موظفي المسبكة؛ بعد التحية الطيبة :

في إطار إعداد مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة- حول موضوع "**أثر الرقمنة على كفاءة العمليات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة مسبكة القرارم قوقة ميلة-** ".

تم تصميم الإستبيان لجمع البيانات اللازمة التي تساعدنا في دراستنا التطبيقية، وعليه نرجو منكم التكرم بالإجابة على هذا الإستبيان الذي يهدف الى جمع أراء الموظفين حول هذا الموضوع ونعلمكم بأن المعلومات التي ستدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الرجاء وضع علامة (X) أمام المكان المناسب.

إعداد الطالبة
✓ العابد شروق

إشراف الدكتور:
✓ بوالريحان فاروق

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الأول :البيانات الشخصية

1-الجنس :

أنثى ☐ ؛ ذكر ☐

2-السن :

أقل من30 ☐ ؛ 30-40 ☐ ؛ 41-50 ☐ ؛ أكثر من51 ☐

3-المستوى تعليمي :

متوسط فأقل ☐ ؛ ثانوي ☐ ؛ جامعي ☐؛ دراسات عليا ☐

دراسات أخرى ☐

4-سنوات الخبرة في المؤسسة :

أقل من 5سنوات ☐ ؛ 5-10سنوات ☐ ؛ أكثر من 10سنوات ☐ .

المحور الثاني :الرقمنة في المؤسسة

الأبعاد	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1- البنية التحتية الرقمية	1-توفر المؤسسة برامج حديثة داعمة للرقمنة.					
	2-تتوفر المؤسسة على بنية تحتية رقمية متطورة تساهم في تسهيل العمل.					
	3-توفر المؤسسة شبكة الأنترنت مستقرة وسريعة.					
	4-البنية التحتية الرقمية في المؤسسة تواكب التغيرات التكنولوجية الحديثة.					
	5-تعتمد المؤسسة على أنظمة رقمية في التسيير المالي.					

2-الأنظمة المالية الرقمية	6-الرقمنة لم تشمل كل المجالات المالية للمؤسسة.					
	7-تقوم المؤسسة بإستخدام برامج وتطبيقات مالية مثلERP.					
	8-واجهت المؤسسة صعوبات في التعامل مع الأنظمة الرقمية في البداية.					
	9-حسنت الرقمنة من تنظيم المعاملات المالية.					
	10-توفر الأنظمة الرقمية تقارير مالية دقيقة.					
3-تأهيل الموارد البشرية	11-تقوم المؤسسة بإعداد دورات تدريبية للموظفين في مجال الرقمنة.					
	12-يوجد نقص في التكوين المستمر المتعلق بالرقمنة.					
	13-وجود مسؤول مختص بالرقمنة في المؤسسة.					
	14-تقوم المؤسسة بالدعم المستمر لتطوير المهارات الرقمية للموظفين.					
4-أمن المعلومات	14-توجد نظم حماية متخصصة لحماية البيانات المالية الرقمية في المؤسسة.					
	15-التصريح للموظفين المؤهلين الوصول إلى النظم والمعلومات.					
	16- يتم تشفير البيانات الحساسة أثناء التخزين أو النقل لمنع سرقتها.					

المحور الثالث :كفاءة العمليات المالية في المؤسسة

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
17-عمليات الدفع أصبحت أسرع .					
18-العمليات المالية تنفذ في الوقت المحدد دون تأخير.					
19-تتبع المؤسسة إجراءات واضحة في تنفيذ المعاملات المالية.					
20-الأنظمة المحاسبية المستخدمة تساهم في تسريع العمليات المالية.					
21-أصبح من السهل متابعة العمليات المالية بدقة.					
22-العمليات المالية خالية من الأخطاء المحاسبية المتكررة في المؤسسة.					
23- تنظيم المعاملات المالية بشكل أحسن داخل المؤسسة.					
25-تقليل المصاريف التشغيلية المالية.					
26-يتم إعداد التقارير المالية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب داخل المؤسسة.					
27-الإجراءات المالية لا تعيق سير العمل اليومي.					
28-يتم الإستجابة للإستفسارات المالية بسرعة وفعالية.					

ملاحق مخرجاتspss

الملحق رقم(01):توزيع أفراد العينة حسب خصائصهم الشخصية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	انثى	3	15,0	15,0	15,0
	ذكر	17	85,0	85,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	فأقل متوسط	11	55,0	55,0	55,0
	ثانوي	8	40,0	40,0	95,0
	جامعي	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 30 أقل	2	10,0	10,0	10,0
	30-40	3	15,0	15,0	25,0
	41-50	9	45,0	45,0	70,0
	من 51 أكثر	6	30,0	30,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

سنوات الخبرة في المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات من 5 اقل	7	35,0	35,0	35,0
	سنوات 5-10	9	45,0	45,0	80,0
	سنوات من 10 أكثر	4	20,0	20,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الملاحق رقم(02):ثبات أداة الدراسة

معامل ألفا كرو نباخ لثبات قياس أداة الدراسة

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	20	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	20	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,849	28

ملاحق صدق الإتساق الداخلي لعبارات

Corrélations

			الرضيه الضحيه الذيه في المؤسسه تواكب التغيرات التكنولوجيه الحديثه	شبكه المؤسسه توفر الأنترنت مستقره وسريعه	الرضيه الضحيه الذيه في المؤسسه تواكب التغيرات التكنولوجيه الحديثه	شبكه المؤسسه توفر الأنترنت مستقره وسريعه	على المؤسسه تتوفر بنيه تحتيه رضيه متطوره تساهم في تسهيل العمل
Rho de Spearman	الرضيه الضحيه الذيه بعد	Coefficient de corrélation	,248	,815**	,798**	,861**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,293	,000	,000	,000	.
		N	20	20	20	20	20
	داعمه حديثه برامج المؤسسه توفر للرضيه	Coefficient de corrélation	,000	,616**	,638**	,861**	1,000
		Sig. (bilatéral)	1,000	,004	,002	,000	.
		N	20	20	20	20	20
	رضيه تحتيه بنيه على المؤسسه تتوفر متطوره تساهم في تسهيل العمل	Coefficient de corrélation	,000	,522*	1,000	,638**	,798**
		Sig. (bilatéral)	1,000	,018	.	,002	,000
		N	20	20	20	20	20
	مستقره الأنترنت شبكه المؤسسه توفر وسريعه	Coefficient de corrélation	,000	1,000	,522*	,616**	,815**
		Sig. (bilatéral)	1,000	.	,018	,004	,000
		N	20	20	20	20	20
	المؤسسه في الرضيه الضحيه الذيه تواكب التغيرات التكنولوجيه الحديثه	Coefficient de corrélation	1,000	,000	,000	,000	,248
		Sig. (bilatéral)	.	1,000	1,000	1,000	,000
		N	20	20	20	20	20

**. **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

			المعلومات أمن بعد	البيانات تشفير يتم الحساسة أثناء الخزين أو النقل لمنع سرقتها	حماية نظم توجد متخصصة لحماية البيانات المالية الرقمية في المؤسسة	للموظفين الصريح الوصول المؤهلين إلى النظم والمعلومات
Rho de Spearman	المعلومات أمن بعد	Coefficient de corrélation	1,000	,741**	,712**	,938**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,000	,000
		N	20	20	20	20
	أثناء الحساسة البيانات تشفير يتم الخزين أو النقل لمنع سرقتها	Coefficient de corrélation	,741**	1,000	,464*	,641**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,039	,002
		N	20	20	20	20
	لحماية متخصصة حماية نظم توجد البيانات المالية الرقمية في المؤسسة	Coefficient de corrélation	,712**	,464*	1,000	,510*
		Sig. (bilatéral)	,000	,039	.	,022
		N	20	20	20	20
	الوصول المؤهلين للموظفين الصريح إلى النظم والمعلومات	Coefficient de corrélation	,938**	,641**	,510*	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,002	,022	.
		N	20	20	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,448[a]	,201	,156	,18271	2,546

a. Prédicteurs : (Constante), بعد تأهيل الموارد البشرية

b. Variable dépendante : المحور الثالث

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,151	1	,151	4,517	,048[b]
	Résidus	,601	18	,033		
	Total	,752	19			

a. Variable dépendante : المحور الثالث

b. Prédicteurs : (Constante), بعد تأهيل الموارد البشرية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Ecart standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3,827	,509		7,522	,000					
	البشرية الموارد تأهيل بعد	,258	,121	,448	2,125	,048	,448	,448	,448	1,000	1,000

a. Variable dépendante : المحور الثالث

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الرقمية التحتية البنية بعد	,283	20	,000	,781	20	,000
الرقمية المالية الأنظمة بعد	,337	20	,000	,792	20	,001
البشرية الموارد تأهيل بعد	,277	20	,000	,739	20	,000
المعلومات أمن بعد	,202	20	,031	,839	20	,004

a. Correction de signification de Lilliefors

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistiques	ddl	Sig.
الأول المحور	,194	20	,047
الثاني المحور	,334	20	,000

a. Correction de signification de Lilliefors